البَابُ الأوّل

نجم الدّين الطّوفي

١ — حياته ومذهبه .

٢ — ثقافته وآثاره العلمية .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

حياته ومذهبه

٦٥ — ... ونجم الدين الطوفى هو أبو الربيع سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم ابن سعيد ، ينسب إلى « طوفى »[١] وهى قرية من أعمال « صرصر » ، ولد فيها وشهدت أعوامه الأولى . وينسب إلى صرصر أيضاً ، وهى قرية من سواد بغداد تقع على مسافة فرسخين منها ، وتعرف باسم « صرصر السفلى[٢] » ، كما ينسب إلى بغداد ... فهو طوفى ، صرصرى ، بغدادى . وزاد الحافظ ابن حجر على ما ذكره غيره أن الطوفى كان يعرف بابن أبى عباس[٣] .

٦٦ — لم يتفق الذين ترجموا له — فيما رأيت — على السنة التى ولد فيها ، بل لم يتحدث بعضهم عن تاريخ مولده أصلا ؛ فالحافظ ابن حجر يقرر فى الدرر الكامنة أنه ولد سنة ٦٥٧ على التحديد[٤] . وابن رجب فى « الذيل

---

(١) فى الدرر الكامنة أن اسمها « طوف » ، وفى الأعلام للزركلى أن اسمها « طوخى » بالخاء ، وكلاهما تحريف ؛ أما الأول فلأن ابن رجب نص على أنها على وزن فعلى [كزلى] وأما الثانى فتحريفه ظاهر

(٢) فى معجم البلدان : أن صرصر [كجعفر] قريتان من سواد بغداد : صرصر العليا ، وصرصر السفلى ، وهما على ضفة نهر عيسى . وربما يقال نهر صرصر فينسب النهر إليهما . وبين السفلى وبغداد نحو فرسخين [انظر ص ٣٥ مجلد ٥ منه] .

(٣) ص ١٥٤ ج ٢ من الدرر الكامنة . ورقم ترجمته فيه هو : ١٨٥٠

(٤) نفس المصدر السابق .

على طبقات الحنابلة[١] » ، وابن العماد فى « شذرات الذهب[٢] » — يقرران أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة . أما الصفدى فى « أعيان العصر[٣] » ، والسيوطى فى « بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة[٤] » — فلا يعرضان لتاريخ مولده أصلا . وكذلك فعل « الخوانسارى » فى « روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات[٥] » ، وجمال الدين القاسمى فى الترجمة التى كتبها عنه[٦] ، وقدم بها ما سماه [رسالة فى المصالح المرسلة] له

٦٧ — وكما اختلفوا فى تحديد السنة التى ولد « الطوفى » فيها اختلفوا فى تحديد عام وفاته ؛ فالحفاظ الثلاثة (ابن رجب ، وابن حجر ، وابن العماد) يذكرون أنه توفى عام ٧١٦ ، وينقل هذا عنهم القاسمى . والسيوطى ينقل فى بغية الوعاه ، عن ابن مكتوم فى تاريخ النحاة ، أنه مات فى رجب عام ٧١١ ، وإن كان هو يرى — ما يراه الصفدى — أنه قد مات عام ٧١٠ . وينقل عنه « الخوانسارى » ، وصاحب « كشف الظنون[٧] » ، ومؤلف « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل[٨] » .

٦٨ — والذى يبدو أن الطوفى ولد فى عام ٦٥٧ كما ذكر الحافظ ابن حجر ، أو هو على الأقل ولد حول هذا التاريخ ؛ فقد حُدد تاريخ نسخ كتابه « الإكسير

(١) ص ٣٦٦ ج ٢ برقم ٧٤٦ من النسخة المطبوعة ، و ص ٣٥٧ ج ٣ من المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ١٥٢٣ تاريخ .

(٢) ص ٣٩ ج ٦ .

(٣) ص ١١ ج ٣ مجلد ١ من المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ تاريخ .

(٤) ص ٢٦٢ .

(٥) ص ٣٢٣ .

(٦) ص ٣٩ من مجموعة الرسائل الأصولية التى طبعت عام ١٣٢٤ هـ ، والمحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٦١٢ : أصول الفقه .

(٧) انظر ص ٧٠ و ١٠٥ و ١٥٦ و ٢٠٠ و ٣٧٨ و ٤٠٥ و ٤٠٩ و ٤٩٢ وغيرها ، من ج ١ .

(٨) انظر ص ٢٣٦ فى الحديث عن كتب القواعد . ومؤلف هذا الكتاب هو الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقى .

فى قواعد التفسير » بالقرن السابع[١] ، ومعنى هذا أنه ألف قبل أن ينتهى هذا القرن بمدة تتسع لنسخه ، وأن الطوفى كان آنذاك فى سن تسمح له بتأليف مثله : فى جدة موضوعه . وحسن ترتيبه ، وعمق تناوله لما عرض فيه من مسائل تتصل بمختلف العلوم والفنون

٦٩ — أما عام وفاته . فلعل من حقنا أن نرجح أنه كان عام ٧١٦ كما قرر الحفاظ الثلاثة (ابن رجب ، وابن حجر ، وابن العماد) أو هو على الأقل لم يسبق هذا العام ؛ ذلك أن الطوفى قد ذكر فى آخر كتابه « شرح الأربعين النووية » أنه « ابتدأ فى تأليفه يوم الاثنين ١٣ من ربيع الآخر ، وفرغ منه يوم الثلاثاء ٢٨ من نفس الشهر ، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة . بمدينة قوص من أرض الصعيد[٢] » ... ثم ذكر فى آخر كتابه « الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية » أنه « ابتدأ فيه يوم السبت ١٣ من ربيع الأول ، وفرغ منه يوم الخميس ٢٣ من ربيع الآخر ، كلاهما فى سنة ست عشرة وسبعمائة ببيت المقدس[٣] » ... ويتفق هذا — كما هو واضح — مع ما ذكره الحفاظ الثلاثة وغيرهم من أن وفاته كانت ببيت المقدس ، ومن أنه قضى فى قوص بأرض الصعيد عدة سنوات . ثم هو يعزز ما قرروه من أنه قد حج عام ٧١٤ . وجاور عام ٧١٥ ، ثم عاد إلى بلاد الشام ، وأقام ببلد الخليل حتى مات رحمه الله .

٧٠ — وإذا كان الحفاظ الذين ترجموا للطوفى قد اختلفوا فى بعض ما يتصل بحياته — فإن فى هذه الحياة حقائق لم يختلفوا فيها ...

---

(١) ترجع إلى الفيلم [رقم ٩٤٠ من ٦٤٦ إلى ٧٩٣] المنقول عن مكتبة قره جلى زاده بتركيا ، والمحفوظ الآن بمعهد إحياء المخطوطات العربية بدار الجامعة العربية فى القاهرة ، أو إلى النسخة المصورة عن هذا الفيلم فى مكتبة الأزهر .

(٢) انظر ظهر الورقة الأخيرة [١٨٤] من النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٤٤٦ : حديث تيمور . ويلاحظ أن العام الذى توفى فيه الطوفى يتردد بين ثلاثة فقط هى : ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٦ ، فإثبات أنه ظل حياً إلى عام ٧١٣ ينفى الأولين منها ...

(٣) انظر ظهر الورقة الأخيرة [٢١٨] من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٦٨٧ تفسير ، والمنسوخة عام ٧٥٧ هـ

ومن بين هذه الحقائق أن نشأته الأولى كانت فى قريته طوفى ، حيث تتلمذ على بعض شيوخها ، وحفظ مختصر الخرقى(١) فى الفقه ، واللمع لابن جنى(٢) فى النحو .

ومن بينها أنه تردد على صرصر بعد ذلك . حيث قرأ الفقه فيها على الشيخ زين الدين على بن محمد الصرصرى ، وهو الفقيه الحنبلى المشهور بابن البوقى(٣).

فلما انتقل الطوفى إلى بغداد بعد هذه الفترة ، فى سنة ٦٩١ — وهذا حقيقة أيضاً — حفظ كتاب « المحرر(٤) » فى الفقه ، ثم بحثه على الشيخ تقى الدين الزريراتى(٥) ، وقرأ العربية والتصريف على أبى عبـــد الله محمد

(١) هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى [بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة] نسبة إلى بيع الخرق ، ذكره السمعانى . توفى سنة ٣٣٤هـ . ومختصره هذا هو أوفر كتب المذهب الحنبلى حظاً من خدمة علماء المذهب . قال أبو إسحاق الرمكى : إن عدد مسائله ألفان وثلاثمائة مسألة . وقال فيـه عز الدين المصرى : ضبطت له ثلاثمائة شرح ، أعظمها وأشهرها المغنى للامام موفق الدين المقدسى .

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى ، من أئمة النحو والعربية ، وله شعر . ولد فى الموصل . وتوفى ببغداد عام ٣٩٢هـ . وكتابه « اللمع فى النحو » مخطوط . وكان المتنبى يقول : « ابن جنى أعرف بشعرى منى » [انظر ص ٦٢٤ — ٦٢٥ جـ ٢ من الأعلام] .

(٣) فى ص ١٥٩ جـ ١ من الأعلام ذكر خطأ أن اسمه سليمان بن عبد القوى ، مع أنه ليس فى حرف السين بهذا الاسم فى الكتاب غير الطوفى . ولم أعثر له على ترجمة فى الدرر الكامنة ، ولا فى ذيل طبقات الحنابلة ، ولا فى الأعلام .

(٤) ألفه الإمام مجد الدين ابن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ ، وحذا فيه حذو الهداية لأبى الخطاب الكلوذانى ، فنسب الروايات والمسائل الفقهية إلى الإمام أحمد . وقد شرحه الفقيه المتقن عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادى الملقب بصفى الدين ، والمتوفى سنة ٧٣٩ هـ ، وسمى شرحه له (تحرير المقرر فى شرح المحرر) . ثم علقت عليه بعد ذلك عدة حواش حسنة ، [انظر ص ٢٢٠ من المدخل] .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن أبى بكر بن إسماعيل بن أبى البركات بن مكى بن أحمد الزريراتى ثم البغدادى ، الإمام فقيه العراق ، ومفتى الآفاق ، تقى الدين أبو بكر . ولد سنة ٦٦٨ ، وتفقه ببغداد ، ثم ارتحل إلى دمشق وعاد إلى بلده . وقد برع فى الفقه وأصوله ، ومعرفة المذهب ، والخلاف ، والفرائض ومتعلقاتها . ولهذا انتهت إليه معرفة الفقه بالعراق ، وولى القضاء ، ودرس بالبشيرية ، ثم بالمستنصرية ، حتى توفى (رحمه الله) سنة ٧٢٩ هـ [انظر ص ٤١٠ جـ ٣ من الذيل على طبقات الحنابلة . ط]

ابن الحسين الموصلى[١] ، وتلقى أصول الفقه عن النصر الفاروقى وغيره . وسمع الحديث عن الرشيد بن القاسم[٢] ، وإسماعيل بن الطبال[٣] ، والحفيد عبد الرحمن بن سليمان الحرانى[٤]، والمحدث أبى بكر القلانسى[٥]، وغيرهم ...

٧١ — والذى لاشك فيه أن حياة الحفظ والقراءة والدرس التى حرص عليها الطوفى : فى قريته طوفى ، وفى صرصر ، ثم فى بغداد — قد أتاحت له أن يجالس العلماء والفضلاء فى كل هذه البيئات . وقد كان فى الطوفى ذكاء شديد وقوة حافظة ، فدرس الجدل ، وأفرد جدل القرآن بمولَّف خاص[٦]، ثم كان لدراسته للمنطق والفرائض أثر فى معظم ماصنف بعد ذلك ، فبدا جريئاً فى تفكيره ، حر الرأى إلى حد بعيد ، حتى لقد قال فى مقدمة شرحه للأربعين النووية : « فأوصيك أيها الناظر فيه ، المحيك طرفه فى أثنائه ومطاويه — ألا تسارع فيه إلى إنكار خلاف ما ألفه وهمك ، وأحاط به علمك ، بل أجِدَّ النظر

---

(١) فى ص ٦٦٨ جـ ٢ من الأعلام : أن على بن الحسين بن القاسم الموصلى فقيه أصولى عالم بالعربية ، مولده ووفاته بالموصل . له شرح المفتاح ، وشرح التسهيل ، ومختصر ابن الحاجب ، وشرح البدائع لابن الساعاتى ، ونظم الحاوى الصغير [٦٨١ — ٧٥٥ هـ] ، وأظنه المقصود هنا وقد حرف اسمه من على إلى محمد ؛ إذ لم أجد ترجمة باسم محمد بن الحسين الموصلى.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عمر بن أبى القاسم البغدادى ، القرىء ، المحدث ، الصوفى ، السكاتب : رشيد الدين أبو عبد الله بن أبى القاسم ، ولد سنة ٦٢٣هـ . كان عالماً صالحاً من محاسن البغداديين وأعيانهم ، ذا لطف وسهولة وحسن أخلاق . عنى بالحديث ، وولى مشيخة دار الحديث المستنصرية ، وسمع منه خلق من أهل بغداد والرحالين . وانتهى إليه علو الإسناد، توفى سنة ٧٠٧هـ ، ودفن بمقبرة الإمام أحمد .

(٣) هو إسماعيل بن على بن الطبال . كان شيخ المستنصرية . وقد سمع عن عمر بن مكرم، وابن روزبة، وجماعة ، وتفرد . ثم مات ببغداد سنة ٧٠٨ [ص ١٦ جـ ٦ من شذرات الذهب].

(٤) هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز بن الليجلج الحرانى البغدادى . مفيد الدين الضرير أبو محمد . تفقه وتقدم حتى صار عين الحنابلة ببغداد فى زمانه ، وسمع من المجد ابن تيمية وفضلى بن الجيلى وغيرهما . وقرأ عليه الدقوقى وجماعة . وقد مهر فى الفقه والعربية والحديث . ومات فى أول القرن الثامن [ص ٣٢٩ جـ ٢ من الدرر الكامنة] .

(٥) هو أحمد بن على بن عبد الله بن أبى البدر القلانسى الباجسرى ، ثم البغدادى : جمال الدين أبو بكر ، محدث بغداد ، ولد سنه ٦٤٠ هـ . عنى بالحديث وسمع الكثير . والظاهر أنه كان قارىء الحديث بالمستنصرية . أجاز لجماعة منهم الحافظ الذهبى ، وتوفى فى رجب سنة ٧٠٤هـ [ص ٣٥٣ جـ ٢ من الذيل على طبقات الحنابلة] .

(٦) ذكر ذلك السيوطى فى الاتقان [انظر ص ٢٢٩ جـ ٢ منه]

وجدده . وأعد الفكر ثم عاوده ، فإنك حينئذ جدير بحصول المراد [١] » .

وقال مقدمة كتابه « الإكسير فى قواعد التفسير » الذى ألفه فى بغداد قطعاً : « ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويعتمد لكل من أطلق لسانه وقال ، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال . وعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال[٢] » ... ويعنى هذا وذاك أنه كان يرى فى بعض آرائه ما يخالف الأقوال ، ويخالف ما ألفه الوهم وأحاط به العلم ، فهو إذاً حريص على أن يفكر بحرية ، ثم هو يقرر فى جرأةٍ ما يراه ولو خالف فيه غيره .

٧٢ — فى هذه الفترة من حياة الطوفى ، كان يعد — بإجماع من أرخوا له — فقيها حنبلياً أصولياً متفنناً . فالذهبى يقرر أنه « كان ديّناً ، ساكناً قانعاً[٣] » ، والصفدى يقول إنه « كان فقيهاً حنبلياً ، عارفاً بفروع مذهبه ملياً ، شاعراً أديباً ، فاضلا لبيباً ، له مشاركة فى الأصول ، وهو منها وافر المحصول ، قيماً بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك ، وله فى كل ذلك مقامات ومبارك . ولم يزل كذلك إلى أن توفى رحمه الله تعالى[٤] » ، وابن حجر ينقل عن القطب الحلبى : « أنه — أى الطوفى — كان فاضلاله معرفة ، وكان مقتصداً فى لباسه وأحواله ، متقللا من الدنيا[٥] » ، وكذلك يقول عنه السيوطى[٦] . وابن رجب يذكر فى صدر ترجمته له أنه « كان فاضلا صالحاً ، فقيهاً ، أصولياً ، متفنناً » ، وكذلك يصفه ابن العماد إذ يترجم له ...

ومن هذا كله نجد أننا أمام إجماع على أن الطوفى حتى سنة ٧٠٤ هـ (وهى السنة التى سافر فيها إلى دمشق) كان معروفاً بالتدين ، وبأنه من فقهاء الحنابلة

---

(١) ارجع إلى إحدى النسختين المخطوطتين بدار الكتب [٣٢٨ و ٤٤٦ : حديث تيمور] .

(٢) ارجع إلى الفيلم ٩٤٠ من [٦٤٦] بمعهد المخطوطات العربية .

(٣) ص ١٥٥ ج ٢ من الدرر الكامنة لابن حجر .

(٤) ص ١١ ج ٣ المجلد الأول من أعيان العصر له .

(٥) ص ١٥٤ ج ٢ من الدرر الكامنة له .

(٦) ص ٢٦٢ من بغية الوعاة له .

وأعلامهم ، كما عُرف بذكائه الشديد وإقباله على الدرس ، والقراءة ، والحفظ ، ثم التصنيف ...

٧٣ — وفى دمشق كان الطوفى موضع إجلال الفقهاء والمحدثين وجماعات العلماء كافة ، فما نقل عنه أنه انحرف عن مذهبه ، أو نادى برأى ينكره عليه هؤلاء العلماء . رغم ما عرف به من حرية فى التفكير ، وجرأة فى إبداء آرائه .. ومع أن مؤرخيه جميعا قد ذكروا أنه لبث فى دمشق — خلال العام الوحيد الذى أمضاه فيها — معظم فقهاء الحنابلة آنذاك ، ومعظم المفسرين والمحدثين ، ومن بينهم : الشيخ تقى الدين ابن تيمية[١] ، والمزى[٢] ، والبرزالى[٣] ، وابن حمزة[٤] ، وقد سمع عنه الحديث ! ...

٧٤ — وفى عام ٧٠٥ غادر الطوفى دمشق إلى القاهرة ، فسمع فيها من

(١) هو الإمام الفقيه ، المجتهد ، المحدث ، الحافظ ، المفسر ، الأصولى ، الزاهد : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرانى ، ثم الدمشقى . ولد سنة ٦٦١ وتوفى سنة ٧٢٨ عن تصانيف كثيرة يعتبر معظمها مرجعاً فى موضوعه ، وتعالج مختلف المواد الإسلامية .

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبى ، أبو الحجاج الدمشقى المزى : محدث الديار الشامية فى عصره . ولد بظاهر حلب ، ونشأ بالمزة [من ضواحى دمشق] ومات فى دمشق . مهر فى اللغة ثم فى الحديث ومعرفة رجاله ، وصنف كتباً منها « تهذيب الكمال فى أسماء الرجال » و « الأطراف فى الحديث » ، و « المنتقى من الأحاديث » ، وكلاهما مخطوط . قال السبكى : « وقد أفرده الحافظ أبو سعيد العلائى بمؤلف سماه : سلوان التعزى بالحافظ أبى الحجاج المزى » [س ١١٨٠ جـ ٣ من الأعلام] .

(٣) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالى الاشبيلى ثم الدمشقى : محدث مؤرخ ولد باشبيلية سنة ٦٦٥ هـ وسكن الشام ، وزار مصر والحجاز ، وألف كتاباً فى التاريخ ، خمس مجلدات ، جعله صلة لتاريخ أبى شامة ، ورتب أسماء من سمع منهم ومن أجازه فى رحلاته وهم نحو ثلاثة آلاف ، وحمع تراجمهم فى كتابين مطول ومختصر . وله مجاميع وتعاليق كثيرة ، وكان فاضلا فى علمه وأخلاقه ، حلو المحاضرة . تولى مشيخة البورية ومشيخة دار الحديث بدمشق ، ووقف كتبه وعقارا جيدا على الصدقات ، ومات فى خليص بين الحرمين سنة ٧٣٩ [ص ٧٨٥ جـ ٢ الأعلام] .

(٤) هو سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى ، ثم الصالحى ، قاضى القضاة ، تقى الدين أبو الفضل . ولد سنة ٦٢٨ هـ ، وحضر صحيح البخارى على ابن الزبيدى ، وبلغ شيوخه بالسماع نحو مائة ، وبالإجازة أكثر من سبعمائة . وقد ظل يقرأ عليه حتى قبيل وفاته بيوم ؛ إذ مات ضحوة فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٧١٥ هـ [انظر ص ٣٦٤ — ٣٦٦ جـ ٢ من الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب] .

الحافظ عبدالمؤمن بن خلف[١] ، والقاضى سعد الدين الحارثى[٢] . وقرأ على أبى حيان النحوى[٣] مختصره لكتاب سيبويه ، ثم تولى الإعادة بالمدرستين المنصورية والناصرية ، حتى ساءت الصلة بينه وبين القاضى الحارثى ، فبدأت فى حياة الطوفى مرحلة ذات طابع جديد عجيب ، أو « أدركته سنة الأئمة الأفراد » كما يقول جمال الدين القاسمى[٤] ، فعزر ، وطيف به فى شوارع القاهرة ، وحُبس أياما ، ثم نفى إلى قوص ...

٧٥ — لقد اتهم الطوفى بالتشيع ، بل بالرفض لا بالتشيع فقط !. وكان هذا الاتهام نتيجة لما قررناه قبل من أنه كان حر الفكر ، جرىء الرأى ؛

---

(١) هو عبد المؤمن بن خلف بن أبى الحسن بن شرف الدمياطى ، أبو أحمد وأبو محمد شرف الدين . كان يعرف بابن الجامد ، وكان جميل الصورة جدا حتى كان أهل دمياط إذا بالغوا فى وصف العروس قالوا كأنها ابن الجامد . تشاغل أولا بالفقه ، ثم طلب الحديث ، فسمع بالإسكندرية ، وبالقاهرة ، ثم حج وسمع بالحرمين ، ثم دخل الشام ، والجزيرة ، والعراق ، وكتب الكثير وبالغ ، وجمع معجم شيوخه فى أربع مجلدات ، وحدث وأملى فى حياة مشايخه ، وكتب عنه جماعة من رفقائه ، وبلغ عدد مشايخه ١٢٥٠ شيخا . صنف فى : « الصلاة الوسطى » ، و « الحيل » ، و « السيرة النبوية » وغير ذلك . وقال فيه الذهبى إنه كان فصيحا لغويا مقرئا ، جيد العبارة ، كبير النفس صحيح الكتب ، مفيدا جيد المذاكرة . وكان موسعا عليه فى الرزق وله حرمة وجلالة . مات سنة ٧٠٥ بعد عمر طويل وأعمال جليلة متفردة . [انظر ص ٤١٧ — ٤١٨ ج ٢ من الدرر الكامنة] .

(٢) هو مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثى البغدادى ، ثم المصرى ، الفقيه المحدث الحافظ ، قاضى القضاة ، سعد الدين أبو محمد ، وأبو عبد الرحمن . ولد سنة ٦٥٢ أو ٦٥٣ ، وعنى بالحديث ، وتفقه على ابن عمر وغيره ، وبرع وأفتى . كان سنيا أثريا متمسكا بالحديث ، ذا حظ من عربية وأصول . خرج لغير واحد ، وأقرأ المذهب ، ودرس ورأس الحنابلة ، وروى عنه المزى والبرزالى ، وإسماعيل بن الخباز مع أنه أسن منه . وتوفى عام ٧١١ هـ بالقاهرة [انظر ص ٢٦٢ — ٢٦٤ من الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب] .

(٣) هو محمد بن يوسف بن على بن حيان الغرناطى الأندلسى الجيانى ، أبو حيان أثير الدين . من أكابر العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات . ولد فى إحدى جهات غرناطة سنة ٦٥٤ هـ ، ورحل إلى مالقة وتنقل إلى أن أقام بمصر ، وتوفى فيها بعد أن كف بصره ، واشتهرت تصانيفه فى حياته وقرئت عليه . من كتبه « البحر المحيط » فى تفسير القرآن ، و « النهر » اختصر به البحر المحيط ، و « غريب القرآن » ، وطبقات نحاة الأندلس ، وكتب كثيرة أخرى . توفى سنة ٧٤٥ هـ . [٦ - ١٠ ج ٣ : من الأعلام] .

(٤) انظر ص ٣٨ من رسائل فى أصول الفقه [٦١٢ و٦١٣ : أصول الفقه] بدار الكتب المصرية . .

فقد خالف أستاذه القاضي سعد الدين الحارثي في بعض ماقرره وهو يلقي درسا، ويبدو أنه كان مقتنعا برأيه إلى درجة فُسِّرت بأنها إساءة أدب منه مع أستاذه الذي كان يكرمه ويبجله. وقد غضب الأستاذ لما حدث، وثار له ابنه شمس الدين عبد الرحمن، فوكل أمر الطوفي إلى بدر الدين بن الحبال [أحد النواب أو رجال الإدارة في ذلك الحين]، وسرعان ما أشهد هذا عليه الرفض، وأخرج بخطه هجوا في الشيخين ... ثم مضت الخطة في الطريق الذي رُسِم لها، فزار الطوفي، وطيف به، ثم نفي إلى قوص، وغادر القاهرة فلم يعد إليها ! . .

٧٦ — وقبل أن أعرض لبيان وجه الحق في هذا الاتهام — أحب أنْ أسجل أنه بدأ في القاهرة، وسبب الخلاف بين الطوفي والقاضي سعد الدين الحارثي بذاته ؛ ذلك أن القاهرة في تلك الفترة بعينها قد أساءت استقبال ابن تيمية أيضا، فدبرت الحيلة في امره، وعقدت له مجالس ادعت عليه فيها، وأقامت عليه الشهادات. وكان أول هذه المجالس بالقلعة، ثاني يوم وصوله — وهو الثاني والعشرون من رمضان سنة ٧٠٥ — وفيه ادعي عليه عند ابن مخلوف قاضي المالكية أنه يقول إن الله تكلم بالقرآن بحرْفٍ وصوت، وإنه على العرش بذاته، وإنه يشار إليه بالإشارة الحسية. وقال المدعي أطلب تعزيره على ذلك التعزيرَ البليغ — يشير إلى القتل على مذهب مالك — ، وإن الشيخ رفض أن يجيب أولا ؛ لأن القاضي ابن مخلوف كان هو الحاكم فيه مع أنه هو خصمه. ثم رضي فلم يمكَّنْ من الجلوس، وحُبس ومعه أخواه في برج أياما. ثم نقلوا إلى الجب ليلة عيد الفطر. ثم بعث كتاب سلطاني إلى الشام بالحط على الشيخ، وألزم الناس خصوصا أهل مذهبه بالرجوع عن عقيدته، والتهديد بالعزل والحبس. ونودي بذلك في الجامع والأسواق، ثم قرئ الكتاب بسدة الجامع بعد الجمعة، وحصل أذى كثير للحنابلة بالقاهرة، وحبس بعضهم، وأخذ خطوطُ بعضهم بالرجوع، وكان قاضيهم [الحراني] قليل العلم ... »[1].

(١) انظر ص ٣٩٧ وما بعدها ج ٢ من الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب [ط] . ويبدو لي أنه قد وقع تحريف في اسم قاضي الحنابلة آنذاك ؛ فقد أسلفت أنه الحارثي . لا الحراني .

أما الحارثى، فقد أمضيت فى ترجمته أنه كان سنيا أثريا متمسكا بالحديث[١]، ومثله لا بد أن يختلف معه الطوفى الحر الجرىء . الذى وصلت به الجرأة إلى تقرير كل ما يراه بشأن النصوص والإجماع . وبشأن بعض الخلفاء ، ولو خالف فى هذا كله جميع العلماء ، واستهدف بسبب خلافه للمحن ..

٧٧ — فى هذا الجو ، وبسبب الحارثى الأثرى المتمسك بالحديث — اتهم الطوفى بالتشيع . فهل اقتنع الذين ترجموا له بصدق هذا الاتهام ؟

يقول الصفدى نقلا عن الفاضل كمال الدين جعفر الأدفوى : « كان قاضى القضاة (يعنى الحارثى) يكرمه ويبجله ، فرتبه فى مواضع فى دروس الحنابلة وأحسن إليه ، ثم أوقع بينهما ، وكلمه فى الدرس كلاماً لا يناسب الأدب ، فقام عليه ابنه شمس الدين ، وفوض أمره إلى بدر الدين بن الحبال ، فأشهدوا عليه بالرفض ، فضرب . وتوجه من القاهرة إلى قوص ، وأقام بها سنين . وفى أول قدومه نزل عند بعض النصارى ، وصنف تصنيفا أنكرت عليه فيه ألفاظاً فغيرها » ، قال : « ولم نر منه بعد ذلك ولا سمعنا شيئا يشين[٢] » .

ويقول ابن مكتوم : « قدم علينا — يعنى الديار المصرية — فى زى الفقراء ، ثم تقدم عند الحنابلة ، فرفع عليه إلى الحارثى أنه وقع فى حق عائشة فعزره ، وسجنه ، وصُرف عن جهاته ، ثم أطلق فسافر إلى قوص[٣] » ...

ويقول ابن رجب : « .. وكان مع ذلك كله — يقصد فضله وصلاحه ، وعلمه وكثرة تصانيفه — شيعيا منحرفا فى الاعتقاد عن السنة ، حتى إنه قال عن نفسه :

حنبلى رافضى ظاهـــرى أشعرى إنها إحدى العِبر !.

ووجد له فى الرفض قصائد ، وهو يلوّح به فى كثير من تصانيفه ، حتى إنه صنف كتاباً سماه « العذاب الواصب على أرواح النواصب[٤] » .

(١) انظر رقم (٢) فى هامش ص ٧٤ من هذه الرسالة .
(٢) ص ١١ ج ٣ م ١ من أعيان العصر ، له .
(٣) ص ١٥٦ ج ٢ من الدرر الكامنة .
(٤) ثم الذين يبغضون علياً . وواضح أن أهل السنة والشيعة يتفقون على أن بغض على غير مشروع .

ومن دسائسه الخبيثة أنه قال فى شرح الأربعين للنواوى :

« اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص. وبعض الناس يزعم أن السبب فى ذلك عمر بن الخطاب ، وذلك أن الصحابة استأذنوه فى تدوين السنة من ذلك الزمان ، فمنعهم ذلك وقال : « لا أكتب مع القرآن غيره » ، مع علمه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اكتبوا لأبى شاه خطبة الوداع » ، وقال: « قيدوا العلم بالكتاب » ، قالوا : فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم لانضبطت السنة ، ولم يبق بين آخر الأمة وبين النبى صلى الله عليه وسلم فى كل حديث إلا الصحابى الذى دون روايته ؛ لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم إلينا ، كما تواتر البخارى ومسلم ونحوهما » اهـ الطوفى

« فانظر إلى هذا الكلام الخبيث المتضمن أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه هو الذى أضل الأمة قصدا منه وتعمدا ، ولقد كذب فى ذلك وفجر . الخ »

وبعد أن يفند ابن رجب كلام الطوفى هذا ، ويصف الطوفى بالجهل العظيم - يقول : « وقد كان الطوفى أقام بالمدينة النبوية مدة ، يصحب شيخ الرافضة ، السكاكينى المعتزلى ، ويجتمعان على ضلالتهما . وقد هتكه الله ، وعجل الانتقام منه بالديار المصرية » .

ويورد ابن رجب كلام ابن مكتوم ، ثم يعود فيقول : « وقد ذكر بعض شيوخنا عمن حدثه عن آخر أنه أظهر له التوبة وهو محبوس ، وهذا من تقيته ونفاقه ؛ فإنه لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكينى شيخ الرافضة ويصحبه ، ونظم فى ذلك ما يتضمن السب لأبى بكر الصديق رضى الله عنه . وقد ذكر ذلك شيخنا المطرى حافظ المدينة ومؤرخها ، وكان قد صحبه بالمدينة ، وكان الطوفى بعد تجنه قد نفى إلى الشام ، فلم يمكنه الدخول إليها ؛ لأنه كان قد هجا أهلها وسبهم ، فخشى منهم ، فسار إلى دمياط فأقام بها مدة . ثم توجه إلى الصعيد[1] » .

---

(١) ص ٣٥٨ — ٣٥٩ جـ ٣ ، من الذيل على طبقات الحنابلة [النسخة المخطوطة]

٧٨ — ويتضح من هذه الأقوال أن واحداً فقط من أصحابها هو الذى يقطع بأن الطوفى كان شيعياً ، وهذا الواحد هو ابن رجب أما الصفدى [فيما نقله عن الأدفوى] ، وابن مكتوم ، والقطب الحلبى [فيما نقله عنه ابن حجر] فيقررون أنه اتهم بالرفض[1] ، لا أنه كان رافضياً . ثم يسوقون الواقعة التى تعلل نشأة هذا الاتهام ، بعبارة تنطق بأنهم لا يقرونه ، ولا يرون أنه حق .

٧٩ — وفى كلام ابن رجب عن الطوفى مغالطات يقتضينا الإنصاف للحقيقة أن ننبه لها . . .

فهو يقرر أن الطوفى كان مع صلاحه وفضله شيعياً منحرفاً فى الاعتقاد عن السنة ، وهو تناقض لا يسـوغ فى نظرنا ؛ إذ كيف يكون منحرفاً فى الاعتقاد عن السنة وهو صالح ؟ . .

ويقرر أن الطوفى كان يتظاهر بالتشيع حتى قال عن نفسه :

حنبلى رافضى ظاهرى أشعرى إنها إحدى العبر ! ..

ثم يزعم أن ما نقله عن رأى عمر فى عدم كتابة السنة مع القرآن دسيسة خبيثة منه ، فأى حاجة به إلى الدس لعمر ما دام يقول هذا الشعر عن نفسه ؟.

وهو يصر على أن الطوفى شيعى حتى حين أظهر التوبة فى السجن ويؤكد أن هذه التوبة تقية منه ونفاق ، مع أن الذين عاصروا الطوفى ـ كالأدفوى ـ يقررون أنهم لم يروا منه ما يشين ، طوال إقامته فى قوص ، وقد أقام فيها سنوات ، وألف فيها عدداً من كتبه ! .

ويستبيح ابن رجب لنفسه أن يصف الطوفى بالكذب والفجور ، وبالجهل العظيم ، وبالتقية والنفاق ، وبأن الله قد هتكه وعجل بالانتقام منه فى مصر ، مع أن شيخه ابن تيمية لقى فى مصر من المحن أكثر مما لقى الطوفى ، فهل يعنى هذا فى نظره أن ابن تيمية كان أكثر من الطوفى تشيعاً ورفضاً ؟! .

٨٠ — وأخيراً يقرر ابن رجب أن الطوفى كان يلوح بالرفض فى كثير من تصانيفه ، وأنه صنف كتاباً سماه « العذاب الواصب على أرواح النواصب »،

(١) راجع ص ١٢ هنا . ونص عبارة القطب الحلبى فى الدرر : [وكان يتهم بالرفض] .

فهل كان الطوفى كذلك فعلا ؟

أما تصنيفه لكتاب « العذاب الواصب على أرواح النواصب » — وهم المبغضون لعلى — فلا يدل بحال على أنه كان شيعياً ؛ إذ ليس بغض علىّ بالأمر الذى يرضى عنه غير الشيعة من المسلمين ، حتى تكون مهاجمة مبغضيه وقناعة الشيعة ، أو دليلا على التشيع ! .

وأما أنه قد لوّح بالرفض فى تصانيفه ، فلعل أحسن رد عليه هو الاحتكام إلى كلامه عن الرافضة — وعن الشيعة عموماً — فى هذه التصانيف . ونحن لا ننكر أنه قد تكلم عنهم فى بعض كتبه ، بل نحن نرى أن كلامه عنهم كان أحد الأسباب التى روجت اتهامه بأنه منهم ... ولكن كيف كان الطوفى يتكلم عن الشيعة فى كتبه ؟

إنه يقول فى كتابه « الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى العربية » : — وقد ألفه فى قوص عام ٧٠٥ — :

« من الأصول العظيمة التى نشأ النزاع فيها من جهة العربية — اختلاف الشيعة والسنة فيما يتعلق بأبى بكر الصديق رضى الله عنه ، ومنعه فاطمة رضى الله عنها فدكا والعوالى ؛ فإنها لما جاءت تطلب إرثها عن أبيها (صلى الله عليه وسلم) قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما تركناه صدقة » ولم يعطها شيئاً ، فخاضت الرافضة فى أبى بكر وقالوا : منع فاطمة إرثها . وقال أهل السنة : إنما عمل بما سمع ، ولم يمنعها حقاً . ومنشأ الخلاف بينهم من حيث إن « ما » وردت فى اللغة على وجهين : اسمية وحرفية ، ولكل واحد منهما خمسة أقسام » .

وبعد أن يذكر الأقسام الخمسة لكل وجه ، ويمثل لها ، يقول : —

« إذا عرفت ذلك فالرافضة حملوا « ما » فى قوله عليه السلام : « ما تركنا صدقة » على أنها نافية ، أى إنا لم نترك صدقة ، وإنما تركنا ما تركناه إرثاً لغيرنا . وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى الذى ، تقديره : الذى تركناه صدقة ، بالرفع على الخبر ، وحذف الهاء من تركناه لأنها ضمير منصوب ، وهو سائغ

الحذف فى الصلة . كقوله تعالى : « وما عملت أيديهم » : قرئ بحذف الهاء وإثباتها . وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى . وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض » .

ثم يبين وجه الخطأ ، ويلزم الرافضة الحجة ، ويثير اعتراضهم على صحة صدر الحديث وهو « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » . ويرده قائلا « لا سبيل إلى منع صحته ؛ إذ قد رواه أحمد والبخارى ومسلم من حديث عائشة ، وأبو داود من حديث مالك بن أوس بن الحدثان ، وهو حديث مشهور مستفيض ؛ إلا أن للرافضة أصلا خبيثاً باطلا ، وهو أنهم لا يقبلون رواية الصحابى لمرض فى قلوبهم عليهم [يقصد على الصحابة] ، وليس هذا موضع الرد عليهم فى ذلك الأصل[1] » .

فهل يقول هذا الكلام عن الرافضة واحد منهم ؟

إنه يقرر أن كلامهم فى منع أبى بكر فاطمة إرثها كان خوضاً منهم فى حقه ، وأن الأصل الذى يحتكمون إليه إذ يرفضون رواية الصحابى — أصل خبيث باطل منشؤه مرض فى قلوبهم ، وأن ما ذهبوا إليه من أن الأنبياء يورثون — وعليه بنوا مذهبهم فى التشيع — خطأ صريح محض !.. فكيف يكون مع هذا رافضياً يلوّح بالرفض فى تصانيفه ؟ . . .

٨١ — على أنه يثير نفس الموضوع فى كتابه « الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية » — ولعله آخر كتاب ألفه ؛ فقد فرغ منه قبيل وفاته — . . . يثيره عند تفسير قوله تعالى فى سورة مريم : « فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب » ، فيورد اعتراضات الشيعة بالآية على حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » ، وردّ الجمهور على هذه الاعتراضات[2] . . .

ثم يعود فيثير الموضوع نفسه مرة أخرى عند تفسير قوله عز وجل

---

(١) ورقة ٢٤ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٨ مجاميع .

(٢) ورقة ١٣٢ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٦٨٧ تفسير .

فى سورة النمل : « وورث سليمان داود » ، وهناك يورد أدلة الشيعة ويرد عليها، ثم يقول :

« وقصد الشيعة — لعنهم الله — بذلك تظليم الشيخين بمنع فاطمة إرثها من أبيها ، والعباس إرثه من ابن أخيه صلى الله عليه وسلم ؛ اعتماداً (أى من الشيخين) على حديث هو على خلاف نص أو ظاهر القرآن ، وبين الطائفتين فيه بحث طويل[1] » اهـ . . .

وواضح أنه لو كان شيعياً ما اتهم الشيعة بأنهم يظلمون الشيخين إذ يخطئونهما فى منع الإرث عن الرسول ، وما لعنهم وحاول جاهداً أن يلزمهم الحجة على بطلان مذهبهم .

٨٢ — ولا يدع الطوفى الرافضة مطمئنين على عقيدتهم ، بل هو يتعقبهم فى كل مناسبة حتى يحكم بكفرهم ، أو يوشك . .

إنه يقول فى تفسير قوله تعالى : « ليغيظ بهم الكفار » :

« يحتج به الجمهور على كفر الرافضة المبغضين للصحابة وتقريره أن من أبغضهم فقد غاظوه ، وكل من غاظوه فهو كافر ، فمن أبغضهم فهو كافر . ينضم إليها صغرى : الرافضة يبغضونهم ، وكل من أبغضهم فهو كافر ، فالرافضة كفار . والمقدمات واضحة ، والرافضة لما رأوا هذا التدليل فزعوا إلى التأويل ، فتارة حملوا الذين معه على أهل البيت وأتباعهم ومن أحبهم ، دون من تحامل عليهم ونكث عهدهم ، وجعلوه من باب العام المخصوص أو المراد به الخاص . وتارة حملوا اللام فى الكفار على العهد والاستغراق ، أى ليغيظ بهم الكفار المعهودين فى عصرهم ، أو من أبغضهم عناداً بغير حق ، أما من أبغض بعضهم بتأويل أو اجتهاد ، مستنداً إلى حجة أو شبهه فلا يسلمون دخوله تحت هذا الوعيد . وربما منعوا المقدمة القائلة « كل من غاظوه فهو كافر » ؛ لأن القرآن إنما دل على أن كل كافر يغتاظ من الصحابة بالضرورة ، وإنما تنعكس هذه إلى أن « بعض من يغتاظ منهم كافر » بالإطلاق ، لا إلى « كل من يغتاظ منهم كافر » ، وحينئذ لا تكون كبرى القياس جزئية ، فلا ينتج . وهذا المنع أجود

(١) ظهر ورقة ١٤٩

من تأويلهم المذكور قبل[1] ، اهـ ..

فهل يقرر رافضى أن المقدمات التى تنتهى بتكفير الرافضة واضحة ؟

وهل يصف الرافضة بالفزع إلى التأويل عندما رأوا قوة التدليل — صديق لهم ، فضلا عن واحد منهم ؟ ! . .

٨٣ — ويمضى الطوفى المتهم بالرفض فى تعقبه للرافضة ، فيقول — عند تفسير قوله تعالى : « وإن تظاهرا عليه » — :

« تعلقت الرافضة لعنهم الله بذلك على عائشة وحفصة ، لأنهما تظاهرتا على الرسول ، والتظاهر على الرسول حرام . وبسبب هذا التظاهر وإفشاء سره — غضب وآلى من نسائه شهراً معتزلا لهن . وقيل قد طلق رسول الله نساءه

« فإن الله هو مولاه ، وجبريل ، وصالح المؤمنين » : قيل : أبو بكر وعمر ، وقيل : على والصواب أنه أعم من ذلك ، وهو كل من جمع صفتى الإيمان والصلاح[2] ، اهـ ..

فهو يلعن الرافضة ، ويرى أنها تعلقت بالآية لتستدل بها على رأى لها . ثم هو يصوب أن المراد بصالح المؤمنين أعم من أبى بكر وعمر ، ومن على ؛ لأن المراد به عنده كل من جمع صفتى الصلاح والإيمان . وما أحسب رافضياً يلعن جماعته ، أو يصوب رأياً غير آرائها ، وبخاصة أنه يتصل بالإمام على ! ..

٨٤ — وعند تفسير قوله تعالى : « قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد ، تقاتلونهم أو يسلمون » — يعرض الطوفى لموقف الجمهور والشيعة من خلافة أبى بكر رضى الله عنه ، فيقول :

« احتج بها الجمهور على خلافة أبى بكر رضوان الله عليه . وتقريره « أن المخلفين من الأعراب أمروا بطاعته أو طاعة مستخلفه ، وكل من كان كذلك فهو صحيح الخلافة ، فأبو بكر صحيح الخلافة » ثم يقول : « واعترض الشيعة — لعنهم الله — على هذا بأن قالوا لا نسلم أن المخلفين أمروا بطاعته » .

---

(١) ورقة ١٨٧ .

(٢) ظهر ورقة ٢٠٤ .

وهو يقرر أن مصدر الخلاف ما يريده كل فريق بالمخلفين ، والداعى ، والقوم أولى البأس الشديد .. فالجمهور يفسرون المخلفين بالذين تخلفوا عن تبوك ، والداعى بأبى بكر أو خليفته عمر ، والقوم أولى البأس الشديد ببنى حنيفة ، وقد جاهدهم أبو بكر ، أو فارس والروم وقد جاهدهم عمر ... والشيعة يرون أن المخلفين هم الذين تخلفوا عن الحديبية ، والداعى هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، والقوم أولى البأس الشديد هم هوازن ... ثم يعقب الطوفى على هذا بقوله : « واعلم أن الخلاف فى هذه الآية وهذه المسألة مبنى على أولى البأس الشديد من هم ؟ ، وقد اختلف فيه المفسرون كما ذكره ابن عطية وغيره ، ومع الخلاف لا يمكن الجزم بشىء »[1] اه .

وسواء أدلت الآية عند الطوفى على خلافة أبى بكر أم لم تدل — فإن عبارته تفهم أن الخلافة نفسها لا ينبغى الخلاف عليها ؛ إذ هو يلعن الشيعة وهو يقرر اعتراضهم على رأى الجمهور فيها ، مع أن الآية — فى نظره — لا يمكن الجزم بدلالتها على هذا الرأى . ومثل هذا الكلام لا يصدر عن شيعىّ !.

٨٥ — ويتحدث الطوفى عن الصحابة فيبدو بوضوح أنه ليس شيعياً ... إنه يقول عند تفسير قوله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار » :

« احتج الجمهور بها — وبالأخرى السابقة : « لكن الرسول والذين معه .. الآيات » على فضل الصحابة رضى الله عنهم ، وأنهم مرضى عنهم ، ومن أهل الجنة ، بتصريحها بذلك وعمومها فيهم . واعترضت الشيعة — أبعدهم الله — بأن عمومها مخصوص بمن عادى أهل البيت وخالف الإمام المنصوص عليه منهم . وأجيب بأن أحداً من الصحابة لم يعاد أهل البيت ، ولا خالف إماماً منصوصاً عليه منهم[2] » اه .

٨٦ — كذلك يتضح أن الطوفى ليس شيعياً حين يتحدث عن « القربى » فى : « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى » . إنه يقول :

---

(١) ورقة ١٨٦ .

(٢) ظهر ورقة ١٠٠ .

« اختلف فى القربى . فقيل : هى قربى كل مكلف أوصى بمودتها ، فهو كالوصية بصلة الرحم . وقيل هى قربى النبى صلى الله عليـــه وسلم ، ثم اختلف فيها ، فقيل : هى جميع بطون قريش كما فسره ابن عباس فيما رواه البخارى . وقيل هى قرابته الأدنون وهم أهل بيته [على وفاطمة وولداهما] ، أوصى بمودتهم . وعند هذا استطالت الشيعة وزعموا أن الصحابة خالفوا هذا الأمر ، ونكثوا هذا العهد بأذاهم أهل البيت بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، مع أنه سأل مودتهم ، ونزلها منزله الأجر على ما لا يجوز الأجر عليه »(١) اهـ

فهل يصف الشيعة بأنهم [استطالوا ، وزعموا] إلا عدوٌّ لهم . وبخاصة أن المزعوم وثيق الصلة بمذهبهم ، بل بالأساس الذى قام عليه هذا المذهب ؟

٨٧ — وعند تفسير قوله تعالى : « إلا تنصروه فقد نصره الله ، إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين ، إذ هما فى الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا . الآية » — ينصف الطوفى الصديق أبا بكر إنصافاً لا يصدر عن شيعى إذ يقول :

« احتج بها أهل السنة على فضل أبى بكر رضوان الله عليه من وجوه :

« أحدها : النص على ثبوت صحبته ، حتى قال بعض العلماء من أنكر صحبة أبى بكر فقد كفر ؛ لتكذيبه النص المتواتر القاطع بإثباتها ، بخلاف من أنكر صحبة غيره ؛ لعدم ذلك . وفيه نظر ؛ لأن غيره كعمر وعثمان وعلى وباقى العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتر ، وهو قاطع أيضاً ، فإنكار مدلوله كفر .

« الوجه الثانى : قوله « لا تحزن إن الله معنا » ، فكان له فى هذه المعيّة اختصاص لم يشاركه فيه صحابى . وقد يقال بأن هذا الشريف حصل لجميع الصحابة بقوله عز وجل : « وأنتم الأعلون والله معكم » . غير أن لقائل أن يقول : معية أبى بكر رضوان الله عليه أخص من هذه ، فيمتاز بها .

« الوجه الثالث : « ثانى اثنين » . قالوا : فيه إشارة إلى شيئين ، أحدهما أنه ثانيه من بعده فى الإمرة ، والثانى أن اسمه لم يفارق اسمه ؛ إذ كان يقال له

(١) ظهر ورقة ١٧٩ .

خليفة رسول الله حتى توفى ، فقيل لمن بعده وهو عمر (رضى الله عنه) أمير المؤمنين ، وانقطعت خصيصه ثانى اثنين .

«الوجه الرابع : « فأنزل الله سكينته عليـــه » . قال بعضهم : الضمير فى عليه لأبى بكر ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم تفارقه السكينة حتى يحتاج إلى نزولها عليه ، وإنما أنزلت على أبى بكر رضى الله عنه ، وهو ضعيف . أما أولا فلقوله عز وجل : « فأنزل الله سكينته على رسوله » ، فقد أنزلت عليه السكينة ، مع ما ذكروه من عدم مفارقتها له ، ولا امتناع من أن يزاد سكينةً على سكينة ، ونوراً على نور . وأما ثانياً فلأن ذلك يقتضى أن الضمير فى « وأيده بجنود لم تروها » لأبى بكر أيضاً ،وهو خلاف الظاهر بل القاطع ، ولا أظن أحداً قال بذلك .

«أما الشيعة فطعنوا على أبى بكر (رضى الله عنه) من الآية بوجه واحد وهو قوله لا تحزن ، دل على أنه حزن لأجل طالب الكفار لها ، مع أنه مع رسول الله ، بعين الله ، تحت رعاية الله ، وقد سمع النبى صلى الله عليه وسلم يخبر بأنه سيظهر على أعدائه ، ويظهر دينه على جميع الأديان . فحزن أبى بكر والحالة هذه إما شك فى هذا الخبر ، أو ضعف منه وخور . قالوا : وإنما الشجاع المؤمن ، واللبيب الموقن [هو] على بن أبى طالب (رضى الله عنه) ، حيث كان نائماً على فراش النبى (صلى الله عليه وسلم) ، معرضاً نفسه — من أيدى الكفار — لشرب كؤوس الحمام ، فما شك وما خار ، ولا تبلد ذهنه ولا حار !

« وأجاب أهل السنة بأن حزن أبى بكر (رضى الله عنه) لم يكن ضعفاً ولا شكا ، وإنما كان رقة غالبة ، وشفقة على النبى صلى الله عليه وسلم . ولو كان ذلك عن شك أو ضعف — لكان أولى ما صدر منه (يعنى صدوره منه) يوم بدر ، حين قال النبى (صلى الله عليه وسلم) : « اللهم إن تهلك هذه العصابة فلن تعبد » ،وأخذ أبو بكر بردائه يقول : « كفاك مناشدتك ربك ؛ إن الله سينجز لك ما وعدك » ، وهذا غاية الشجاعة والإيمان ، ثبوت الجنان

عند قراع الأقران[1] ، اهـ

٨٨ – وهكذا يمضى الطوفى فى إبطال مزاعم الشيعة ، كلما عرض لآية يرون أن فيها دليلا لهم على بعض ما ينادون به ، أو آية يرى هو فيها ردّاً عليهم ولولا خوف الإطالة لأوردت فقرات أخر من كلامه تؤيد أنه ليس شيعيّاً ، ولا يمكن أن يكون شيعيّاً ، فضلا عن أن يكون من الرافضة .

على أنى أحب أن أسجل هنا أمرين :

أولهما : أن الطوفى يعرض لآراء معظم الفرق الإسلامية فى هذا الكتاب ، ويقدّم أدلتهم عليها بأمانة ، فلو أن عرضه لمذهب الشيعة وأدلته فى مواضع منه يصلح دليلا على تشيعه — لوجب أن يكون عرضه لآراء الفرق الأخرى وأدلتها دليلا على اعتناقه لها ، ولأصبح نتيجة لهذا قدرياً جبرياً ، معتزلياً سنياً ، إلى مذاهب كثيرة أخرى . وهو ما لا يعقل ، ولا يستساغ .

والأمر الثانى : أنه قد ألف هذا الكتاب — كما ذكرت من قبل — فور عودته من بلاد الحجاز ، بعد أن حج وجاور الحرمين الشريفين عاماً ، وبعد أن صحب السكاكينى شيخ الرافضة هناك . ونظم ما يتضمن السب لأبى بكر الصديق رضى الله عنه [على ما نقله ابن رجب عن شيخه المطرى حافظ المدينة ومؤرخها] فهل فعل الطوفى ذلك — على فرض صحته — ليعلم من السكاكينى مبادئ الرافضة وأدلتها ؛ تمهيداً للرد عليها فى كتاب « الإشارات » الذى يبدو أنه كان يفكر آنذاك فى تأليفه ؟ أم نختصر الطريق — على طريقة ابن رجب — فنقطع بأن هذا الذى قاله ابن رجب لم يقع ؛ لأن من ينظم شعراً فى سب أبى بكر الصديق لا يقول ما نقلناه عنه فى الفقرات السابقة ؟

٨٩ — وشئ آخر أحب أن أسجله هنا ، هو أن الطوفى قد ألف كتابه أو رسالته : « الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى العربية » فى قوص

(١) ورقة ٩٩ من نفس المصدر .

عام ٧٠٥ هـ ؛ ذلك أن هذا العام هو الذى اتهم فيه الطوفى بالتشيع ، فعزر وضرب ، وسجن ، ثم نفى . وهذا البلد — قوص — كان هو منفاه . فهل كان ممكناً أن يقول فيه عن الرافضة ما نقلناه هنا[١] لو أنه كان رافضياً حقيقةً ؟ ...

٩٠ — بقى رأى الشيعة فى الطوفى ، وفى ادعاء أنه منهم ... ولعله ليس غريباً — بعد ما نقلناه من أقواله فيهم — ألا نجد له ذكراً فى كتبهم ؛ فكتاب « أعيان الشيعة » — وهو الموسوعة التى تحدثت عن أئمة الشيعة وعلمائها منذ كان التشيع حتى هذا العصر[٢] — لم يذكر الطوفى ولا كتبه — على كثرتها — فى أى جزء من أجزائه ... وكتاب « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » لم يذكر — فيما رأيت من أجزائه التى طُبعت — كتاباً واحداً للطوفى ، مع أن للطوفى عدة كتب كان ذكرها فى هذه الأجزاء ممكناً لو أن الرجل كان من علماء الشيعة[٣] .. أما كتاب « روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات » للخوانسارى — فقد ترجم له وأكد أنه فقيه حنبلى ، ثم نقل عن السيوطى ما نقله عن الصفدى ، وعلق عليه بقوله : « ولم نجد فى تراجم الشيعة ومعاجم الإمامية ما يدل على كون الرجل منهم ، فضلا عن كونه من جملة فقهائهم ومجتهديهم . ولو كان ما ذكره الصفدى فى حقه صحيحاً لما خفى ذكره عن أهل الحق ، ولما ناسب وصف الحافظ السيوطى إياه بالحنبلية ، مع أنها أبعد المذاهب العامة عن طريقته هذه الخاصة . كما أشير إلى ذلك

---

(١) ارجع الى النص الذى نقلناه عنه من رسالة « الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى الفوقية » [ص ٧٩ — ٨٠ من هذه الرسالة] .

(٢) ألف هذا الكتاب السيد محمد الأمين الحسينى العاملى . نزيل دمشق . وهو معاصر أشرف على طبع ١٠ مجلدا من كتابه هذا قبل قيام الحرب العالمية الثانية . ثم وعد بإتمام طبعه بعد أن تضع الحرب أوزارها . ومع أنه لم يصل إلى ترجمة [سليمان] فإنه لم يعد للطوفى كتابا واحدا وهو يعد كتب الشيعة فى الجزء الأول منه ، ولم يذكره بكنيته [أبو الربيع] ، مع أنه ذكر تحت هذه الكنية سليمان بن خالد . [انظر ص ٣٨١ ج ٦] .

(٣) راجعت الأحرف الأولى المطبوعة منه فلم أجد ضمن الكتب التى ذكرت فيها للشيعة كتابا من كتب الطوفى المبدوءة بهذه الأحرف ، ومن بينها : الإشارات الإلهية ، والإكسير فى قواعد التفسير ، وبغية الواصل ، وبغية السائل ، الخ ...

فى ترجمة أحمد بن حنبل . فليتأمل[1] ، اهـ ...

٩١ — ولا أحب أن أختم هذا الفصل قبل أن أنبه إلى أشياء تبدو ذات دلالة خاصة هنا ، فإنه من غير المعقول — لو كان الطوفى شيعياً — أن يقبل رواية « الأربعين النووية » ثم يشرحها فى كتاب ، مع أن رواتها ليسوا من آل البيت . والشيعة — كما هو معروف — لا يقبلون الحديث إلا برواية آل البيت ! . .

كذلك لا يبدو معقولا أن تكون جميع مؤلفات الطوفى فى الفقه وأصوله على مذهب أحمد بن حنبل ، ثم يقال إنه شيعى ! . .

ولو أن اتهام الطوفى بالتشيع أقوى دليلا مما وجدنا — لأمكن أن ندعى كما ادعى ابن رجب أن حديثه عن الشيعة فى كتبه إنما كان محاولة منه — أو دسيسة — لنشر آرائهم . . . أما وهذا الاتهام — كما رأينا — لا يكاد يعتمد على دليل واحد قوى — فلعل من الإجحاف بالرجل أن نفسر حريته فى التفكير ذلك التفسير ، فنصفه بالتشيع على رغمه ، وعلى رغم الشيعة الذين كانوا أحرياء أن يفخروا بانتسابه إليهم لو أنه كان منهم ، وعلى رغم الحقيقة فيما يبدو[2] ! . . .

---

(١) ص ٣٢٣ منه .

(٢) لعل القارىء قد وضح له أننا نحقق مذهب الطوفى ، ولا نحمل على مذهب من المذاهب الإسلامية لحساب مذهب آخر . ومع ذلك ، فنحن نؤكد هنا أن نفى التشيع عن الطوفى ليس إنصافاً له فى نظرنا بقدر ما هو إنصاف للحقيقة التاريخية ، وأننا لو وجدنا لتشيعه ظلا فى كتبه أو فى حياته لما ترددنا قط فى الحكم بأنه شيعى ، دون أن ينقصه ذلك فى نظرنا ! . .

على أن نظرة معاصرى الطوفى إلى هذا الموضوع كانت — فيما يبدو لنا — تخالف هذه النظرة ؛ بدليل إهمالهم الحديث عن حياة الطوفى الخاصة وعن أسرته ، مع أنهم لم يهملوا هذا الجانب عندما تحدثوا عن غيره ، وبدليل سجنه وتعزيره ثم نفيه ، مع أن كثيراً ممن هم دونه كانوا يكرمون ، ويبجلون ! . .

ولله فى خلقه شئون ! . . .

الفصل الثانى

ثقافته واثاره العلمية

٩٢ — رأينا فى الفصل السابق كيف كان الطوفى — بإجماع الذين ترجموا لحياته — ذكياً شديد الذكاء . وكيف كان حريصاً بالغ الحرص على أن يقرأ ، ويدرس ، ويتلقى العلم فى كل بلد أقام فيه ، وعلى كل من لقيهم من الشيوخ . وكيف كان شديد الشغف بالبحث والمعرفة حتى قال فيه الفاضل كمال الدين جعفر الأدفوى : « كان كثير المطالعة ، أظنه طالع أكثر كتب خزائن قوص[1] » ، وقال فيه تاج الدين أحمد بن مكتوم : « كان يشارك فى علوم ، ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس ، إلا أنه كان قليل النقل والحفظ جداً ، وخصوصاً للنحو ، على مشاركة فيه[2] » .

كذلك رأينا كيف كان الطوفى حراً جريئاً فى تفكيره ، لا يخشى إبداء رأيه فى كل مسألة بحثها وانتهى فيها إلى رأى ، حتى قال فى مقدمة كتابه « الإكسير فى قواعد التفسير » إنه لم يضع ما فيه من قانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويعتمد لكل من أطلق لسانه وقال ، بل وضعه لمن لا يغتر بالمحال ، وعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال .. وحتى أوصى قارئ شرحه للأربعين النووية بألا يسارع فيه إلى إنكار خلاف ما ألفه وهمه ، وأحاط به علمه ، فإن عليه

---

(١) أعيان العصر للصفدى ج ٣ [م ١] ص ١١ — ١٢ ، الدرر الكامنة لابن حجر ص ١٥٧ ج ٢ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ص ٣٦٩ ج ٢ [ط] .

أن يجدّ النظر ويجدده ، ويعيد الفكر ثم يعاوده ؛ ليكون جديراً بحصول المراد .

٩٣ — ولعله كان طبيعياً — وقد تعددت البلاد التى درس فيها الطوفى . والشيوخ الذين قرأ عليهم — أن تتسع دائرة معارفه فتشمل علوم القرآن والحديث ، والأصول والفقه ، واللغة والأدب . بل لقد كان شاعراً ينظم الشعر ، ويشرح أشعار الفحول ، ويجمع مختارات الشعر من عيون الكتب . على أن أغرب ما قرأته عن كتبه — ويبدو أنه غير صحيح — هو أن كتابه « بغية السائل » كتاب فى الطب ، فهكذا قال صاحب كشف الظنون ، مع أن مؤلف الذيل على طبقات الحنابلة يقرر أن الكتاب فى أصول الدين ، وهو أليق بالطوفى ، وأكثر اتفاقا مع اسم الكتاب كما ذكره هو كاملا : « بغية السائل فى أمهات المسائل »[1] ...

٩٤ — ولقد ذكر ابن رجب — بعد أن عد للطوفى نحواً من ثلاثين مصنفاً — أنه [أى الطوفى] اختصر كثيراً من كتب الأصول ، ومن كتب الحديث أيضاً ، ولكن لم يكن له فيه يد ، ففى كلامه فيه تخبيط كثير ، وأن له نظماً كثيراً رائقاً ، وقصائد فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، وقصيدة طويلة فى مدح الإمام أحمد[2] . ويعنى هذا — كما هو واضح — أن ابن رجب لم يعدّ جميع كتب الطوفى ، وأنه لا ينكر أن له كتباً أخرى غير التى ذكرها هو . . وكذلك فعل الصفدى وابن حجر وابن العماد وغيرهم ، فليس استدراكا عليهم إذاً ما ذكره « بروكلمان » من كتب للطوفى لم يذكروها ؛ إذ لم يذكر هو معظم ما عدوه للطوفى من كتب ، وإن انفرد بذكر بعض كتبه ...

وهكذا يبدو أن كل من ترجم للطوفى قد عدّ بعض كتبه ، وأهمل بعضها الآخر فلم يعده ؛ إذ لم يحاولوا حصر مصنفات الرجل فيما أعتقد ، أو لعلهم

---

(١) انظر ص ١٥٥ ج ١ من كشف الظنون ، وص ٣٦٧ ج ٢ من الذيل على طبقات الحنابلة [ط] .

(٢) انظر ص ٣٦٧ — ٣٦٨ ج ٢ « الذيل » [ط] .

حاولوا وذكر كل منهم ما وصل إلى علمه أن الطوفى قد ألفه ...

٩٥ — وأحب أن أنبه هنا إلى أن بعض كتبه كان — بالنسبة لى — هو المرشد الوحيد لبعض كتبه ؛ فى كتابه « الإشارات الإلهية » إيماء إلى كتاب له لم يذكره أحد من الذين تحدثوا عنه ، وهذا الكتاب هو « دفع الملام عن أهل المنطق والكلام »[١] .

كذلك أحب أن أؤكد أننى لم أحصر مصنفات الطوفى فى هذه الكتب التى سأعدها ، وأتحدث عن بعضها ، وإن كنت لا أنكر أننى حاولت جاهداً هذا الحصر ، ورجوت أن أكون موفّقاً فى هذه المحاولة ..

٩٦ — بعد هذه المقدمة التى لم يكن بد منها — أحب أن أسأل : ماذا صنف الطوفى من كتب ؟ وماذا بين أيدينا مما صنف ؟ .

(١) أما مجموعة الكتب التى ألفها فى علوم القرآن والحديث — وهى إحدى مجموعات ثلاث نوّعت إليها كتبه — فتشمل عشرة كتب هى :

١ — الإكسير فى قواعد التفسير[٢] .

٢ — الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية : (من بروكلمان) .

٣ — إيضاح البيان عن معنى أم القرآن : (من بروكلمان) .

٤ — مختصر المعالين [كذا فى ابن رجب : فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن .

٥ — تفسير سورة ق ، وسورة النبأ فى مجموعة : (من بروكلمان) .

٦ — جدل القرآن[٣] .

٧ — بغية الواصل إلى معرفة الفواصل[٤]

---

(١) انظر ظهر ورقة ١٩٥ من الإشارات الإلهية ، عند تفسير قوله تعالى : « خلق الإنسان علمه البيان » .

(٢) لم يذكره بروكلمان ، وإنما ذكر أن كتابا فى القرآن بهذا الاسم ، فلعله يعنيه .

(٣) قال السيوطى فى النوع الثامن والستين من علوم القرآن : جدل القرآن أفرده بالتصنيف نجم الدين الطوفى [انظر ص ٢٢٩ ج ٢ من الإتقان له] .

(٤) عده السيوطى من مصادر كتابه الإتقان [انظر ص ١١ — ١٢ ج ١ منه] .

٨ — دفع التعارض عما يوهم التناقض فى الكتاب والسنة .
٩ — شرح الأربعين النووية .
١٠ — مختصر الترمذى .

(ب) وأما مجموعة الكتب التى ألفها فى أصول الدين ، وفى الفقه وأصوله — وهى المجموعة الثانية — فتشمل اثنين وعشرين كتاباً هى :

١ — بغية السائل فى أمهات المسائل [فى أصول الدين] .
٢ — قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين : (من بروكلمان).
٣ — حلال العقد فى أحكام المعتقد : (من بروكلمان) .
٤ — الانتصارات الإسلامية فى دفع شبهة النصرانية .
٥ — درء القول القبيح فى التحسين والتقبيح .
٦ — الباهر فى أحكام الباطن والظاهر .
٧ — رد على الاتحادية .
٨ — تعاليق على الأناجيل وتناقضها .
٩ — قصيدة فى العقيدة وشرحها .
١٠ — العذاب الواصب على أرواح النواصب .
١١ — مختصر الروضة القدامية [فى أصول الفقه] .
١٢ — شرح مختصر الروضة القدامية فى ثلاث مجلدات .
١٣ — مختصر الحاصل .
١٤ — مختصر المحصول .
١٥ — معراج الوصول إلى علم الأصول .
١٦ — الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة .
١٧ — الرياض النواضر فى الأشباه والنظائر . [فى الفقه] .
١٨ — القواعد الكبرى .
١٩ — القواعد الصغرى .
٢٠ — شرح نصف مختصر الخرقى .

obeikandl.com

٢١ — مقدمة فى علم الفرائض .

٢٢ — شرح مختصر التبريزى | فى فقه الشافعى | .

(ح) وأما مجموعة الكتب التى صنفها فى اللغة والأدب وبعض المواد الأخرى فتشمل عشرة كتب هى :

١ — الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى العربية (من بروكلمان) .

٢ — الرسالة العلوية فى القواعد العربية .

٣ — غفلة المجتاز فى علم الحقيقة والمجاز .

٤ — تحفة أهل الأدب فى معرفة لسان العرب .

٥ — الرحيق السلسل فى الأدب المسلسل .

٦ — موائد الحيس فى شعر امرئ القيس .

٧ — الشعار المختار على مختار الأشعار (من بروكلمان) .

٨ — شرح مقامات الحريرى « فى ثلاث مجلدات » .

٩ — إزالة الأنكاد فى مسألة كاد[1]

١٠ — دفع الملام عن أهل المنطق والكلام .

* * *

٩٧ — هذه هى الثروة الضخمة التى خلفها لنا الطوفى . فكم كتاباً من بينها لم تمتد إليه عوادى الزمن ، فسلم للمكتبة الإسلامية ، وهيئت الباحثين وسائل الإفاده منه ؟ .

لقد ذكر « بروكلمان »[2] أن فى « إستامبول » ثلاثة من هذه الكتب هى معراج الوصول إلى علم الأصول ، ومختصر الروضة ، وتعليق على الأناجيل الأربعة ، وأن كتاب « الإشارات الإلهية » توجد نسخ منه فى القاهرة . كذلك ذكر « بروكلمان » أن مواطناً له من الألمان كتب فى مجلة المستشرقين

(١) أخطأ صاحب كشف الظنون فذكر اسم الكتاب هكذا « إزالة الإنكار فى مسألة الأفكار » ، مع أن عبارة الصفدى : « وله تصنيف فى مسألة كاد ، اسمه إزالة الأنكاد » .

(٢) انظر ص ١٠٨ ج ٢ منه .

(Z. D. N. G.) عن كتاب «موائد الحيس» ، فهذا الكتاب من كتب الطوفى لم يُفقد إذاً .

وقرر «بروكلمان» أن « إيضاح البيان عن معنى أمّ القرآن » و « حلال العقد فى أحكام المعتقد » — وهما من كتب الطوفى التى انفرد هو بذكرها — مطبوعان فى القاهرة لكنا لم نعثر قط على كتاب للطوفى مطبوع فى القاهرة ، ولا ندرى أأخطأ « بروكلمان » ، أم قصرت بنا نحن وسائل البحث فلم نصل إلى هذين الكتابين ؟

٩٨ — على أنه قد تسنى لنا بعد جهد أن نعثر على بعض كتب الطوفى مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، وأن نجد بعضها فى مكتبة الجامع الأزهر ، ونرى بعضها مصوراً على « أفلام » بمعهد إحياء المخطوطات العربية ، فى دار الأمانة العامة للجامعة العربية ...

فأما الكتب التى عثرت عليها بدار الكتب المصرية — فمن بينها كتاب عثرت على نسختين منه ضمن كتب الخزانة التيمورية ، وهو شرح الأربعين النووية[١] . وكتاب ثانٍ وجدت نسخة منه ضمن كتب الدار ، ونسخة ضمن مخطوطات الخزانة التيمورية ، وهو « الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية[٢]. وثالث عثرت على نسخة منه فى كتب الدار ، وإن كانت بوضعها الحالى غير صالحة للاستفادة منها لتفكك أوراقها ، وهـــذا الكتاب هو «مختصر الترمذى»[٣]. والكتاب الرابع والأخير — فيما عثرت عليه من كتب الطوفى فى دار الكتب — هو رسالته « الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى العربية » ، وهو ضمن مجموعة رسائل مخطوطة هناك[٤] .

---

(١) انظر الرقمين ٣٢٨ و ٤٤٦ : حديث تيمور .

(٢) انظر رقم ٦٨٧ تفسير ، ورقم ٣٥١ تفسير تيمور ، بالدار .

(٣) انظر رقم ٤٨٧ حديث .

(٤) انظر رقم ٢٢٨ مجاميع .

٩٩ — وأما الكتب التى للطوفى فى مكتبة الأزهر فهى نسخة وحيدة مخطوطة من مختصر الروضة القدامية ، بشرح عليه لقاضى القضاة الشيخ علاء الدين على بن محمد بن على بن عبد الله بن أبى الفتح الكنانى العسقلانى . وهى من مخطوطات القرن التاسع : نسخها بخطه عام ٨٣٣ هـ سبط الشارح الشيخ أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكنانى العسقلانى ، وترجم لجده فيها[١]. ثم نسخة مصورة من كتاب « الإكسير فى قواعد التفسير » ، منقولة أخيراً عن الفيلم المحفوظ بمعهد إحياء المخطوطات العربية ، وخطها صغير دقيق لا يكاد يقرأ بالعين المجردة .

١٠٠ — وفى معهد إحياء المخطوطات العربيـــة ، وجدت للطوفى « الإكسير فى قواعد التفسير » مسجلا على فيلم[٢] ، « والبلبل فى أصول مذهب ابن حنبل » — وهو مختصره لروضة الموفق — مسجلا على فيلم آخر[٣] .

أما شرحه لهذا المختصر — وهو يقع فى ثلاث مجلدات — فقد رجح لدىّ أن فى إحدى مكتبات دمشق نسخة أو أكثر منه ؛ لأنى قرأت فقرات منقولة منه فى كتابين لعالم دمشقى معاصر ، هو الشيخ عبد القادر أحمد ابن مصطفى المعروف بابن بدران . وهذان الكتابان هما « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل » ، و « نزهة الخاطر العاطر على روضة الناظر وجنة المناظر »[٤] ، ثم وجدت أمام رقمى ٩٧ و٩٨ فى تكملة فهرس أصول الفقه للمكتبة الظاهرية بدمشق — وهو الفهرس الموجود بدار الكتب المصرية — : « الأول والثانى من شرح الطوفى » ، وفى كليهما نقص ، وإن كان موضعه هو وسط الأول وآخر الثانى .

هذه هى الكتب التى أتيح لى أن أعثر عليها ، من بين مؤلفات الطوفى

---

(١) انظر رقم ٢٨٣ أصول الفقه بمكتبة الأزهر .

(٢) انظر فيلم ٩٤٠ [٦٤٦ — ٧٩٣] هناك .

(٣) انظر فيلم ٣١٤٢ من [٧٢٥] ثم فيلم ٣١٤٣ من [١] .

(٤) تستطيع أن ترجع على سبيل المثال فقط إلى ص ١٩٩ — ٢٠٠ و ٢٣٨ و ٢٤٠ — ٢٤١ من المدخل ، وص ٤١٦ — ٤١٨ جـ ١ من نزهة الخاطر العاطر .

الكثيرة التى عددتها منذ قليل .. ولعله قد حق علينا أن نعرّف بهذه الكتب وأن نبين منهج الطوفى فى كل منها وها نحن أولاء نقدمها هنا متمشين مع التاريخ الزمنى لتأليفها . ونقدم المؤلف كما تبدو شخصيته فيها ...

الإكسير فى قواعد التفسير

١٠١ — هو من أوائل الكتب التى ألفها الطوفى ؛ فقد سُجّل على النسخة المنقولة — تصويراً عن مكتبة « جلبى زاده » بتركيا أن تاريخ نسخه هو القرن السابع[1] ، ويعنى هذا بالطبع أنه قد ألف قبل أن ينتهى هذا القرن بفترة تتسع لنسخه على الأقل ، وأن الطوفى قد ألفه فى بغداد خلال الفترة التى أقامها فيها — والتى تبدأ من عام ٦٩١ هـ ، كما ذكر الحافظ ابن حجر — فهو إذاً أقدم ما وصل إلى يدنا من مؤلفات الطوفى ، ولهذا نبدأ بالحديث عنه .

١٠٢ — يقول الطوفى فى مقدمته بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله :

« أما بعد ، فإنه لم يزل يتلجلج فى صدرى إشكال على علم التفسير ، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير ، ولم أر واحداً منهم كشفه فيما ألفه ، ولا نحاه فيما نحاه ؛ فتقاضتنى النفس الطالبة للتحقيق ، الناكبة عن خنّر الطريق ، لوضع قانون يعول عليه ، ويصار فى هذا الفن إليه . فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب ، مردفاً له بقواعد نافعة فى علم الكتاب ، وسميته « الإكسير فى قواعد التفسير » . فمن ألف على هذا الوضع تفسيراً ، صار فى هذا العلم أوّلا وإن كان أخيراً .

« ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويعتمد لكل من أطلق لسانه وقال . بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال ، ويعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال . وجعلته بحسب الانقسام ، على مقدمة وأقسام .

« أما المقدمة ففى بيان معنى التفسير والتأويل . . . [ثم يبين معناهما] .

« وأما الأقسام فأولها فى سبب احتياج القرآن إلى التفسير والتأويل ،

والقسم الثانى فى بيان العلوم التى اشتمل القرآن عليها وينبغى للمفسر النظر فيها ، [ويعد هذه العلوم] والثالث فى علمى المعانى والبيان ؛ لكونهما من أنفس علوم القرآن » .

١٠٣ — يبدأ الكتاب بعد مقدمته بباب فى مقدمات التفسير الأولية التى ينبغى الابتداء بها . والطوفى يشرح هذه المقدمات فى ثلاثة فصول ، يتحدث فى أولها عن آلات التأليف ، وفى ثانيها عن آداب التأليف وبيان الطريق إليه ، وفى ثالثها عن الحقيقة والمجاز . أما الباب الثانى فهو يخصص الفصل الأول منه للحديث فى الألفاظ وضربيها من مفردة ومركبة ، وما لكل منهما من صفات يستحق بها رتبة الحسن والجودة ، ثم يتحدث فى الفصل الثانى منه عن المعانى ، ثم يوازن — فى ثالث فصوله — بين المنظوم والمنثور وأيهما أفضل .

١٠٤ — وفى بابين آخرين يشرح أحكام القرآن الخاصة ؛ إذ يخصص الأول منهما للحديث فى الفصاحة والبلاغة ، ويقصر الحديث فى الثانى على أنواع علم البيان من استعارة وكناية ، وتعريض وتشبيه ، ومن شجاعة فى اللغة العربية يفسرها بكثرة تصرفاتها وما تضفى عليها هذه الكثرة من قوة . وهو فى هذا الباب يتناول بالحديث الإيجاز والإطناب وتوكيد الضمير ، واستعمال العام بدل الخاص ، وتفسير المبهم ، والتعقيب المصدرىّ ، ووضع الظاهر موضع الضمير تعظيما أو تحقيراً ، والتقديم ، والتخلص ، والاقتضاب والمبادئ والافتتاح ، وخذلان المخاطب ، وقوة اللفظ لقوة المعنى ، والاشتقاق ، والحروف ، والتكرير ، وتناسب المعانى ، والاقتصاد والإفراط والتفريط ، والخطاب ، وورود الكلام بلام التأكيد لأمر يعزّ وجوده ، والتضمين ، والاستدراج ، والإرصاد ، ومعرفة السامع قافية البيت أو فاصلة النثر من سماع صدر الكلام ، والتوشيح ، والأخذ والسرقة ، ثم المعاظلة ، وهذه هى الأنواع التى تمثل الناحية المعنوية فى نظره ...

أما الناحية اللفظية فهو يتحدث عنها بعد هذا فى سبعة أنواع ، أولها السجع والازدواج ... ورابعها اختلاف اللفظين فى تقدم بعض الحروف وتأخرها ، وليس عكساً عاماً كما يقول ... وسادسها الإعنات ، وهو التزام حرف قبل حرف الروى فى القصيدة كلها ، أو فى القطعة من النثر . وسابعها التجنيس . أما الثانى والثالث والخامس من هذه الأنواع — فقد بدت الصفحات المخصصة لها من الكتاب بيضاء ليس فيها كتابة قط ! ...

١٠٥ — وهكذا ينتهى الكتاب الذى يبدو أن الطوفى هو أول من ألف فى موضوعه ، أو هو — على الأقل — أول من بسط القول فيه هذا البسط المنظم ...

والكتاب بعد هذا يقع فى ١٥٠ ورقة ، ويرجع تاريخ تأليفه ونسخه إلى القرن السابع الهجرى كما أسلفنا

١٠٦ — وعلى سبيل المثال نقدم هذه الفقرة منه ، وهى فى بيان معنى التفسير والتأويل ، فى المقدمة :

« أما التفسير — فهو تفصيل من فسرت النورة : إذا نضحت عليها الماء لتنحل أجزاؤها ، وينفصل بعضها عن بعض . وكأن التفسير يفصل أجزاء معنى المفسر بعضها من بعض ؛ حتى يتأتى فهمه والانتفاع به ، كما أن النورة لا يتهيأ الانتفاع بها إلا بتفصيل أجزائها .

« وأما التأويل فتفعيل أيضاً ، من آل الشىء إلى كذا يؤول أولاً إذا صار إليه ، وأولته تأويلا إذا صيَّرته ، فسمى تأويل الكلام تأويلا لأنه بيان ما يؤول معناه إليه ، ويستقر عليه .

« ثم قيل : هما مترادفان ؛ لأنه يقال تفسير هذا الكلام وتأويله بمعنى واحد . وقيل : التأويل أعم ؛ لجريانه فى الكلام وغيره ، يقال تأويل الكلام كذا وتأويل الأمر كذا أى ما يؤولان إليه . قال الله تعالى : « وما يعلم

تأويله إلا الله » هذا فى الكلام . وقال فى الأمر ونحوه : « فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول » ... إلى قوله : « ذلك خير وأحسن تأويلا » ، أى أحسن مآلا وعاقبة ، وكذا فى قوله تعالى : « هل ينظرون إلا تأويله ؟» ، أى مآل القرآن وعاقبة ما تضمنه من الوعيد ، بخلاف التفسير فإنه يختصّ الكلام ومدلوله ، تقول : تفسير الكلام كذا ، وتفسير القصيدة كذا . ولهذا قال بعض المفسرين : « التفسير بيان معنى اللفظ ، والتأويل بيان المراد به» . وقوله تعالى : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا» من هذا القبيل . نعم يجوز استعمال أحدهما موضع الآخر مجازاً على هذا هذا القول ، وهو الأظهر ؛ إذ الأصل عدم الترادف عند من يثبته » .

مختصر الروضة القدامية

وشرحه

١٠٧ — أما هذا الكتاب فهو فى الحقيقة كتابان ، أحدهما مختصر الروضة القدامية المعروفة باسم « روضة الناظر وجنة المناظر » لمؤلفها شيخ الإسلام ابن قدامة المقدسى الدمشقى ، وقد عثرت على نسخة منه باسم « البلبل فى أصول أحمد بن حنبل » ، وعلى نسخة ثانية منه مع شرح عليها للشيخ علاء الدين على بن محمد الكنانى العسقلانى الحنبلى . وأولى النسختين مسجلة على فيلم بمعهد إحياء المخطوطات العربية ، والثانية ضمن مخطوطات القرن التاسع بمكتبة الأزهر ...

أما شرح الطوفى لهذا المختصر — وهو الكتاب الثانى هنا — فقد أسلفت أنه يوجد الجزءان الأولان من أجزائه الثلاثة ضمن كتب الأصول ، فى المكتبة الظاهرية بدمشق ...

١٠٨ — يقول الطوفى إنه ابتدأ فى تأليف المختصر عاشر صفر سنة

اربع وسبعمائة ، وفرغ منه فى العشرين منه[١] ... فهل تراه قام بهذا العمل فى دمشق ، بعد أن سافر إليها فى ذلك الحين ؟ احتمال يرجحه ان المختصر وشرحه موجودان فيها الآن ، وأنهما — على الأقل — كانا موجودين فيها حين نقل عنهما الشيخ ابن بدران الدمشقى ، كما أوضحت ذلك من قبل ...

أما الشرح فلست أستطيع الجزم بالعام الذى ألفه فيه الطوفى ، لأن الاطلاع على النسخة الموجودة منه لم يتح لى ، وإن كان واضحاً أنه بعد شهر صفر من عام ٧٠٤ ؛ لأن المختصر قد ألف فى هذا التاريخ ...

١٠٩ — ويصف الشيخ ابن بدران الدمشقى فى المدخل مختصر الطوفى وشرحه فيقول : « مختصر الروضة القدامية للعلامة سليمان الطوفى : مشتمل على الدلائل ، مع التحقيق والتدقيق ، والترتيب والتهذيب ، ينخرط مع مختصر ابن الحاجب فى سلك واحد . وقد شرحه مؤلفه فى مجلدين حقق فيهما فن الأصول ، وأبان فيهما عن باع واسع فى هذا الفن ، واطلاع وافر . وبالجملة فهو من أحسن ما صنف فى هذا الفن وأجمعه وأنفعه ، مع سهولة العبارة ، وسبكها فى قالب يدخل القلوب بلا استئذان[٢] » ...

وفى موضع آخر يقول : « قال الطوفى ، فى أوائل شرحه لمختصر الروضة له : « أقول إن الشيخ أبا محمد — يعنى به مؤلف الروضة — التقط أبواب المستصفى فتصرف فيها بحسب رأيه ، وأثبتها ، وبنى كتابه عليها ، ولم ير الحاجة ماسة إلى ما اعتنى به الشيخ أبو حامد من درج الأبواب تحت أقطاب الكتاب ، أو أنه أحب ظهور الامتياز بين الكتابين باختلاف الترتيب ؛ لئلا يصير مختصراً لكتاب ، وهو إنما يضع كتاباً مستقلا فى غير

---

(١) انظر ظهر ورقة ١٤١ من النسخة التى تحتفظ بها مكتبة الأزهر تحت رقم ٢٨٣ أصول الفقه .

(٢) ص ٢٣٨ من المدخل ، عند الحديث عن المتون المختصرة فى الأصول .

المذهب الذى وضع فيه أبو حامد كتابه ؛ لأن أبا حامد أشعرى شافعى ، وأبو محمد أثرى حنبلى ، وهو طريقة الحكماء والأوائل وغيرهم ، لا تكاد تجد لهم كتاباً فى طب أو فلسفة إلا وقد ضبطت مقالاته وأبوابه فى أوله ، بحيث يقف الناظر الذكى من مقدمة الكتاب على ما فى أثنائه وقد نهج أبو حامد هذا المنهج فى المستصفى . هذا كلامه . اهـ »[1]

ويمضى الشيخ ابن بدران الدمشقى فى الحديث عن المختصر فيقول : « ولما اختصر الطوفى الكتاب أسقط المقدمة ، واعتذر بأعذار منها — وهو الذى عول عليه — أنه لا تحقيق له فى فن المنطق ، ولا أبو محمد له تحقيق فيه أيضاً ، فلو اختصرها لظهر بيان التكلف عليها من الجهتين ، فلا يتحقق الانتفاع به للطالب . ويضيع عليه الوقت »[2] .

١١٠ — وفى كتاب نزهة الخاطر العاطر على روضة الناظر — وهو للشيخ ابن بدران أيضاً — نجد فى مواضع مختلفة كلاماً للطوفى منقولا من شرحه للمختصر ، وكذلك نجد فى المدخل له ، فهو فى كليهما ينقل عنه بعض ما قاله . ويسند إليه آراءه ...

من ذلك قوله فى المدخل : « قال الطوفى فى شرح مختصره : إذا وجدنا فُتْيا صحابى مشهور بالعلم والفقه على خلاف نص — لايجوز لنا أن نجزم بخطئه الخطأ الاجتهادى ؛ لاحتمال ظهور الصحابى على نص أو دليل راجح أفتى به ؛ فإن الصحابة رضى الله عنهم أقرب إلى معرفة النصوص منا ؛ لمعاصرتهم للنبى صلى الله عليه وسلم . وكم من نص نبوى كان عند الصحابة رضى الله عنهم ، ثم دثر فلم يبلغنا ، وذلك كفتيا على وابن عباس رضى الله عنهما . أن المتوفى عنها زوجها تعتدّ بأطول الأجلين ، ونحوها من المسائل

---

(١) ص ٢٤٠ من نفس المصدر ، عند الحديث عن الكتب المطولة فى أصول الفقه .
(٢) نفس المصدر السابق .

التى نقم بعض الناس على علىّ فيها ، لمخالفته للنص ، وخطئه بذلك ، اه[١]...

وسنورد — إن شاء الله — رأى الطوفى فى المصلحة كما سجله فى شرح مختصره ، ونقله عنه صاحب نزهة الخاطر ، عندما نعرض لمناقشة هذا الرأى فى الباب الثانى ...

١١١ — وقبل الشيخ ابن بدران بزمن طويل ، اعتمد «المرداوى»[٢] على مختصر الطوفى وشرحه ، عندما ألف كتابه [تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول] ، وذكر هذا فى آخر كتابه ، ثم عد الطوفى ضمن أصحاب الإمام ذوى الرأى والاجتهاد فى المذهب . .

وقد كان طبيعيا أن يرجع «الفتوحى»[٣] الى مختصر الطوفى وشرحه ، ما دام يشرح كتاب المرداوى . . وهذا بعض ما نقله عنه ، وهو فى تعريف الوصف المناسب :

« قال الطوفى فى مختصره : المناسب هو ما تتوقع المصلحة عَقبه لرابط عقلى . وقال فى شرحه : اختلف فى تعريف المناسب ، واستقصاء القول فيه من المهمات ، لأن عليه مدار الشريعة ، بل مدار الوجود ، إذ

---

(١) ص ١٩٩ — ٢٠٠ من المصدر السابق .

(٢) هو علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمود المرداوى ، الصالحى الحنبلى . ولد سنة ٧٣٠ وكان رجلا خيراً سمع من ابن الرضا ، وزينب بنت الكمال ، وعائشة بنت المسلم ، وقرأ عليه الشهاب بن حجر وغيره . توفى فى رمضان سنة ٨٠٣ هـ (انظر ص ٣١ ج ٧ من شذرات الذهب) .

(٣) هو تقى الدين أبو البقاء محمد بن أقضى القضاة المصرية شهاب الدين أبى العباس أحمد بن عبد العزيز بن على بن إبراهيم الفتوحى الفقيه الأصولى الحنبلى . نشأ فى عفة وصيانة ، ودين وعلم ، وأدب وديانة ، وأخذ العلم عن والده شيخ الإسلام المذكور ، وعن جماعة من أرباب المذاهب المخالفة . وتبحر فى العلوم حتى انتهت إليه الرياسة فى مذهبه ، ثم ولى القضاء بسؤال جميع أهل مصر . وكان حلو المنطق جم الأدب مع جليسه توفى سنة ٩٧٩ هـ (انظر ص ٣٩٠ ج ٨ شذرات الذهب) .

لا وجود إلا وهو على وفق المناسبة العقلية ، لكن أنواع المناسبة تتفاوت في العموم والخصوص ، والخفـــاء والظهور ، فما خفيت عنا مناسبته سمى معـللا . فقولنا : المناسب ما تتوقع المصلحة عقبه ، اى إذا وُجد — أو إذا سُمع — أدرك العقل السليم كون ذلك الوصف سببا مفضيا إلى مصلحة من المصالح ؛ لرابط من الروابط العقلية بين تلك المصلحة وذلك الوصف ، وهو معنى قولى « لرابط عقلى » . مثاله إذا قيل : المسكر حرام — أدرك العقل أن تحريم المسكر مفضٍ إلى مصلحة وهى حفظ النفوس . ثم قال : قلت لرابط عقلى أخذا من النسب الذى هو القرابة ؛ فإن المنـاسب مستعار ومشتق من ذلك . ولا شك أن المتناسبين فى باب النسب كالأخوين وابن العم ونحوه . وإنمـا كانا مناسبين لمعنى رابط بينهما وهو القرابة ، فكذلك الوصف المناسب هنا لا بد أن يكون بينه وبين ما يناسبه من المصلحة رابط عقلى ، وهو كون الوصف صالحا للإفضاء إلى تلك المصلحة[1] ، اهـ . .

١١٢ — والآن ، لعله قد وضح أنه إذا كان عمل الطوفى فى مختصره لروضة الناظر لم يسمح له بإبداء رأيه الخاص فى بعض ما يخالف فيه ابن قدامة مؤلف الروضة ، وكان بهذا الاعتبار قليل الجدوى فى الكشف عن آراء الرجل — فإن شرحه قد أفسح له المجال للتعبير عما يراه ، ولتسجيله فى حرية تامة ، ومن ثم كان واضح الدلالة عليـه ، قوى التعريف به ... واشتد بى الأسف أنى لم أعثر على نسخة منه فى مكتبات مصر جميعها ، فرحت ألتقط أقوالا متناثرة نقلها عنه المؤلفون فى كتبهم ؛ لعل هذه الأقوال تلقى بعض الضوء على منهج الطوفى فيه ، وعلى ما له فيه من آراء جديدة ... وإنى لأرجو أن يكون فيما قدمته عنه بعض التعريف به ...

---

(١) ص ٣١١ من شرح الكوكب المنير له ، وهو يعرف باسم مختصر التحرير ، وباسم المختصر المبتكر شرح المختصر .

الصعقة الغضبية

فى الرد على منكرى العربية

١١٣ — رسالة ألفها الطوفى فى قوص ، عام ٧٠٥ على ما رجحناه ، فهى إذاً رابع كتاب نعثر عليه للطوفى من حيث تاريخ تأليفها . . وهى تقع فى ٨٨ ورقة ، ويمكن الرجوع إليها بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٢٨ مجاميع ...

١١٤ — قسمها الطوفى إلى مقدمة وأربعة أبواب :

أما المقدمة فقد تحدث فيها عن حقيقة الأدب وضعا واصطلاحا ، مبيّنا اشتقاق مادته ...

وأما الأبواب فقد أدار الحديث فى أولها حول السبب الموجب لوضع قانون العربية ، وممّن وضعه .

وجعل محوره فى ثانيهما بيان فضل العربية ، والاستدلال عليه من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل .

وخصص الثالث لبيان فضل ممن تحلى بهذا العلم ، وذمّ من عطل منه ، أو أخطأ فيه ، أو عيب عليه .

ثم كان الباب الرابع — وهو الأخير — لبيان كون هذا العلم أصلا من أصول الدين ، ومعتمَداً من معتمدات الشريعة . . .

مختصر الترمذى

١١٥ — ومختصر الترمذى هو خامس كتب الطوفى التى عثرنا عليها ، وهو يقع فى جزءين : أولهما فى ٢٤٠ ورقه ، ولكن فى أوله نقصا ... والثانى ينقص ورقات من آخره بعد الورقة ٢٣١ ، فهو فى مثل حجم الأول ، وبنفس الخط الذى كتب الأول به ، وإذاً فالناسخ وتاريخ النسخ واحد فى كليهما . . .

١١٦ — فى آخر الجزء الأول منه كلام للناسخ يقرر فيه أنه نقل هذه النسخة عن نسخة بخط المؤلف نفسه ، وأنه قد فرغ من نسخها عام ٧٠٧ هـ ، فهو إذاً قد ألف قبل هذا التاريخ أو قبيله ، ومن ثم اعتبرته خامس الكتب التى عثرت عليها للطوفى . لكنه بوضعه الحالى لا تمكن الإفادة منه كما أسلفت ، لأن أوراقه مفككة ، ولأن دار الكتب ترفض إعارته .

شرح الأربعين النووية

١١٧ — كتب الطوفى فى مقدمته :

أما بعد فهذا — إن شاء الله — إملاء نافع ، وتأليف جامع ، يشتمل على شرح الأحاديث الأربعين التى جمعها الشيخ الإمام العالم الفاضل محيى الدين ، أبو زكريا النواوى ، رضى الله عنه وعن سائر علماء المسلمين ، إذ كانت كالمعين والينبوع ، لعلم الأصول والفروع . موضحا لما تضمنته من المشكلات والغوامض ، كاشفا عما اشتملت عليه من السنن والفرائض ، باحثا عن ألفاظها ومعانيها ، مستخرجا لأسرارها المودَعة فيها ، جاليا لعرائسها على الخُطَّاب ، مبرزا لنفائسها من وراء حجاب الخطاب ، صادعا عن الحق بالبرهان ، ملغيا لما ألغاه الدليل فوهن وهان ، معتمدا فى ذلك على ما قيل عن أهل الفضائل والمعقول « العلم ماقام عليه الدليل ، والنافع ما جاء عن الرسول » .

« وأرجو من الله عز وجل أن يأتى هذا الإملاء بحرا يقذف ببنائم دره ، ونفائس لآلئه وجواهره ، وأن يكون كالقواعد الكلية للدين ، والمرتع المرى والشراب الروى لطلبة المسلمين .

« فأوصيك أيها الناظر فيه ، المحيك طرفه فى أثنائه ومطاويه ، ألا تسارع فيه إلى إنكار خلاف ما ألفه وهمك ، وأحاط به علمك ، بل أجد النظر وجدده ، وأعد الفكر ثم عاوده ، فإنك حينئذ جدير بحصول المراد ، ومن يهد الله فما له من مضل . ومن يضلل الله فماله من هاد[1] » . . .

---

(١) ورقة ١ من المخطوطة رقم ٤٤٦ حديث تيمور .

١١٨ — وشرح طريقته التى التزمها فيه فقال :

التزمت فى هذا الشرح ما وفقت لالتزامه ، وأسأل الله عز وجل التوفيق لإتمامه ، وهو أنى أعمد إلى كل حديث فأتكلم عليه لفظاً ومعنى من جهة اللغة ، والأصول والفروع ، والمعقول والمنقول ، وأرد معناه إلى ما يناسبه من آى الكتاب ، متوخياً للتحقيق والصواب ، متصرفاً فى ذلك بقانون أصول الفقه : من تخصيص عام وتعميم خاص ، وتقييد مطلق وإطلاق مقيد ، وتبيين مجمل ، وغير ذلك .

« وإن عارض الحديث معارض من كتاب أو سنة — تلطفت فى دفع التناقض وكشف شبهة التعارض ، إلى غير ذلك من الفوائد التى تنسج فى مواضعها ، وتجمح القريحة إلى تقريب شاسعها . كل ذلك بحسب مبلغى من العلم ، وما أوتيته من الفهم »[1]...

١١٩ — وجدت فى آخره : « وكان ابتدائى فيه يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الآخر ، وفراغى منه يوم الثلاثاء ثامن عشرينه ، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، بمدينة قوص من أرض الصعيد ، حامداً الله عز وجل ، ومصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] ». ولهذا اعتبرته سادس الكتب التى عثرت عليها ، من حيث تاريخ تأليفه . . .

١٢٠ — فى دار الكتب نسختان منه ، كلتاهما ضمن كتب الخزانة التيمورية . وقد وصفت فهارس هذه الخزانة إحداهما بأنها قديمة ولم تحدد لنسخها تاريخاً ، وحددت تاريخ نسخ الثانية بعام ١٠٢٣هـ وأولاهما برقم ٣٢٨ ، والثانية برقم ٤٤٦ بين كتب الحديث بهذه الخزانة[3] . وعدد أوراق الأولى ٢٢٥ ورقة . أما عدد أوراق الثانية فلا يتجاوز ١٨٤ وإن كانت أوراقها أصغر حجماً ، لأن الخط الذى كتبت به أدق ... بل لقد عثرت فيها على

---

(١) ورقة ٣ من المصدر نفسه .

(٢) ورقة ١٨٤ من المصدر نفسه .

(٣) ارجع إلى فهرس الحديث بالمكتبة التيمورية .

زيادة ذات بال عما يوجد فى النسخة الأخرى ، وإن كانت هذه أضخم منها حجما ...

١٢١ — تبدو فيه بوضوح شخصية الطوفى ، الفقيه الأصولى المجتهد ، والعالم الحر الشجاع ؛ فهو لا يتحدث عن الأحاديث التى شرحها فيه من حيث إسنادها ولفظها ومعناها ، بقدر ما يتحدث عما فيها من أصول الفقة وفروعه ، ولهذا يمكن اعتباره — إلى حد كبير — كتاباً فى الأصول . وإن كان اسمه شرح الأربعين النووية ، ومدار الكلام فيه هو هذه الأحاديث . . .

وقد ألحقنا بهذه الرسالة نموذجاً طويلا منه ، هو شرح الحديث الثانى والثلاثين ، بعد أن حققنا عبارته واستوثقنا منها . . .

الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية

١٢٢ — فى أول هذا الفصل عددت هذا الكتاب ضمن كتب المجموعة الأولى ؛ لأنه كله يدور حول القرآن ، ومدى ما يمكن استنباطه من آياته . ولو أنى عددته ضمن كتب المجموعة الثانية — وهى التى تعالج أصول الدين وأصول الفقه — لما عدوت الصواب ، إذ هو كتاب فى أصول الدين بما استنبط من هذه الأصول ، وهو كتاب فى أصول الفقه بقدر ما كشف عن استمداد هذه الأصول من كتاب الله ، وبقدر ما جلى هذه الأصول ودعمها .

١٢٣ — وقد ألفه الطوفى — كما أسلفت القول — ببيت المقدس ، عام ٧١٦هـ ، فهو آخر كتبه تأليفاً فيما عثرنا عليه ، ولعله آخر كتبه كلها تأليفا إذا صح أنه قد توفى فى رجب من نفس العام ، وهو ما نميل إليه ونراه أرجح ما قيل فى تاريخ وفاته .

١٢٤ — يشرح فى الفصل الأول من مقدمته مفردات اسمه « الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية » ، فبين ما يريده بكل كلمة منها .

ويتحدث فى الثانى من فصولها عن السبب الباعث له على وضعه ، فيقرر

انه كلى وجزئى ، ثم يشرح كلا منهما فيقول :

« أما الكلى فهو أن المسلمين — منذ ظهر الإسلام — يستفيدون أصول دينهم وفروعه من كتاب ربهم ، وسنة نبيهم ، واستنباطات علمائهم ، حتى نشأ فى آخرهم قوم عدلوا فى ذلك عن الكتاب والسنة إلى محض القضايا العقلية ، مازجين لها بالشبه الفلسفية والمغالطات السوفسطائية ، واستمر ذلك حتى صار فى أصول الدين كالحقيقة العرفية ، لا يعرف عند الإطلاق غيره ، ولا يعد كلاماً فى أصول الدين سواه . فجاء الضعفاء فى العلم بعدهم ، فوجدوا كلاماً فلسفياً ليس من الدين فى شىء ، مع أن أئمة الدين ومشايخهم شددوا النكير على من تعاطاه ، فضاعت أصول الدين عليهم ، وضلت عنهم ؛ إذ لم يعلموا لهم أصول دين غيره لغلبته عرفاً . وإنما عدل المتأخرون فى أصول الدين عن اعتبار الكتاب والسنة : إما لجهلهم باستنباطها منها . أو ظناً أن أدلة السمع فرع على العقل ، فلا يستدل بالفرع مع وجود الأصل ، كشاهد الفرع مع شاهد الأصل . أو زعماً منهم أن الكتاب غالبه الظواهر والسنة غالبها الآحاد ، ومثل ذلك لا يصلح مستنداً فى المطالب القطعية الدينية . أو لأن خصومهم من الفلاسفة والزنادقة ونحوهم لا يقولون بالشرائع ، ولا يرون السمعيات حجة ، فلا يجدى الاحتجاج عليهم بها . أو لغير ذلك من الخواطر والأوهام .

« وأما السبب الجزئى — فإنى رأيت بعض الناس قد كتب مسائل يسأل عنها بعض أهل العلم ، منها هذا السؤال ، وهو أن الناس هل لهم أصول دين أم لا ، فإن لم يكن لهم أصول دين فكيف يكون دين لا أصل له ؟ وإن كان لهم أصول دين فهل هى هـــذه الموجودة بين الناس ككتب الإمام فخر الدين الخطيب وأتباعه ونحوهـا ، أم غيرها ؟ وكيف ذم أئمة الشرع الاشتغال بأصول الدين مع أنه لا بد للدين من أصول يعتمد عليها ؟

« ولو علم هؤلاء الملبوس عليهم أن أصول الدين الحقيقية التى هى أحد فروض الكفايات فى طى الكتاب والسنة على أبلغ تقرير وأحسن تحرير ، بحيث

لايستطيع الزيادة عليها متكلم ولا فيلسوف ، وحتى إن المسلمين إنما استفادوا طرقهم الكلامية أو أكثرها منهما — لما قالوا ذلك » اهـ

أما الفصل الثالث من المقدمة فهو يشرح فيه طريقته فى الكتاب إذ يقول : « . . . نستقرىء — إن شاء الله — القرآن من أوله الى آخره ، ونقرر منه المطالب الأصولية ، وهى ضربان : أصول دين ، واصول فقه .

« فأصول الدين علم يبحث فيه عن أحكام العقائد صحة وفساداً ، ومتعلقاته الكلية هى الإيمان بالله وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر .

« وأصول الفقه علم يبحث عن الأدلة السمعية والنظرية ، من جهة إيصالها إلى الأحكام الشرعية الفرعية . ومتعلقاته بالاستقراء تسعة عشر عليها مدار الفروع ، وفيها بحث علماء الأمة ، اتفاقا منهم على بعضها ، واختلافا فى بعضها » ثم يذكر الأدلة التسعة عشر[1] . . .

ويبدأ الكتاب بعد ذلك أشبه بتفسير للقرآن ، غير أنه تفسير أصولى يقصد به صاحبه إلى بيان ما فى القرآن من أصول . ولعله هو التفسير الوحيد من نوعه إن صح لنا أن نسميه تفسيرا . . .

١٢٥ — ويمضى الطوفى فى بيان ما تشير إليه الآيات من أصول الدين وأصول الفقه ، فيبدو أمينا كل الأمانة دقيقا كل الدقة إذ يعرض لآراء جميع الفرق ، كما يبدو مطلعا واسع الاطلاع عالما غزير العلم إذ يحسن الاحتجاج لما يراه كل فريق وإن خالفه فيه . . . ولعل هذه الأمانة الدقيقة فيه سبب من أسباب اتهامه بالتشيع ؛ لأنه تعرض لمبادىء الشيعة فى غير موضع من الكتاب !.. ولعلها من أسباب اتهامه بالرفض أيضا ؛ لأنه ذكر الرافضة فى أماكن كثيرة منه بل لعلها هى السبب فى أن ينسب إليه ذلك البيت المضطرب المتهالك الذى لا يقوله عن نفسه إلا مجنون ، وأعنى ذلك البيت الذى يقول:

حنبلى ، رافضى ، ظاهرى أشعرى ؟! هذه إحدى العبر ! . .

---

(١) تستطيع أن ترجع إلى هذه الأدلة فى ص ١٦ — ١٧ من ملحق هذه الرسالة ؛ فقد ذكرها هناك كما ذكرها فى مقدمة الكتاب الذى نتحدث عنه هنا ، دون فرق إطلاقاً .

إذ لا يمكن أن يقول عاقل عن نفسه : « هذه إحدى العبر » ؛ اللهم إلا إذا كان يتهكم بأولئك الذين ألصقوا به هذه التهم المتناقضة ويعجّب من تفكيرهم ! . . أو كان يريد بتناقضها أن يستدلّ على براءته منها ! . .

١٣٦ — وأخيرا ، فهذا هو نجم الدين الطوفى ، فى كتبه وآثاره العلمية التى عثرنا عليها . . .

وكم كنا نود أن يتاح لنا الاطلاع على سائر ما صنف من الكتب فى جميع العلوم ، وبخاصة كتابه « دفع التعارض عما يوهم التناقض » فى الكتاب والسنة » ؛ لأنه يقدم لنا رأيه واضحا فى النصوص ، ومدى دلالتها على الأحكام ، ومقدار ما بينها من وحدة وترابط . . . ثم كتبه فى الأصول والقواعد الفقهية ؛ لأنها تكشف لنا عن موقفه من أدلة الشرع عندما يطبقها ويستنبط منها الأحكام .

وما دمنا ندرس الطوفى هنا بوصفه عالما من علماء الأصول ذا رأى فيها ، وندرسه لنقف بصفة أخصّ على رأيه فى اعتبار المصلحة أصلا شرعيا ، ثم لنناقش هذا الرأى ونعقب عليه ، ونستخلص منه ما عسى أن يكون فيه من جديد نافع — فلعله قد آن لنا أن نتساءل :

إلى أى مدى يصح هذا الاعتبار عند الطوفى ؟

وعلى ماذا يعتمد إذا كان اعتبار المصلحة يصح عنده ولو عارضت نصاً أو إجماعاً ؟

وأين مكان رأيه هذا من الحق ؟ . .

هذا ماسنعالجه — إن شاء الله — فى الباب الثانى من هذه الرسالة . . .